جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المرأة الريفية الجزائرية في تنمية الاقتصاد المحلي المحلي

دراسة حالة لشركة مزرعة النجوم F.STAR

مـذكرة لـــنيل شـــهادة المـاستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية.

من اعداد الطالبة:

- فتاح كوثر.

تحت إشراف :

– الأستاذة: عيمور فيروز.

أمام لجنة المناقشة:

- الأستاذ.تراكة جمال.رئيسا.
- الأستاذة. عيمور فيروز مشرفا ومقررا .
- الأستاذة. رتيمي سارة عضوا مناقشا.

السنة الجامعية :2019/2018

شكر و تقدير

الى العلي عالي سواه الرحمان الرحيم ،الذي عليه توكلنا في امور ديننا ودنيانا ففتح لنا الابواب لاتمام هذا العمل ، راجين ان يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه تعالى

شكرا لمن كان سندا لي ومحفزا لاختيار هذا الموضوع ، الى من قدم لي يد العون ورفع معنوياتي .

الى الاستاذة المحترمة المشرفة على هذا العمل "الاستاذة عيمور فيروز "

و الشكر والتقدير لكل من مد لي يد المساعدة و العون في اعداد هذه المذكرة قريب او من بعيد.

إهداء

اليكما امي و ابي

ألى كل من أخي عبد النور، خالد، أيمن

الى كل أخواتي وصديقاتي القريبات والبعيدات

مقدمة

يواجه العالم اليوم أزمات وتحديات كبرى في ظل نظام اقتصادي عالمي أفرزته التطورات والتغيرات الجذرية ومن أهم القضايا التي ترتكز عليها الدراسات والأبحاث هي قضية التنمية عامة، والتنمية الاقتصادية خاصة، نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وباعتبار التمية من الأسس الثابتة لقياس المجتمعات. والتنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، لأنها تهدف الى التطوير والنجاح، وباعتبارها الهدف الأساسي لسعادة الأسرة وتلبية احتياجاتهم والوصول بهم الى درجة ملائمة من التطور، وبما أنها تنطلق من حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، حيث يصبح الاهتمام بموضوع المرأة أكثر مقارنة بالرجل، فما شهدته الفترة الاخيرة لظهور موجة عارمة من المشاركة النسوية في شتى المجالات، فأصبحن بذلك مساهمات في عملية التنمية، وباعتبار المرأة تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقاته الانتاجية. حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط، بمدى تقدم النساء وقدرهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأنها تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، والمحافظة عليها وكذا مراعاة عادات وتقاليد مجتمعها، لأنها تلعب دورا رائدا في المجتمع فهي أساسه وبدونها لا وجود للحياة، طبعا هذا الى جانب الرجل حيث يعتبر المرأة تدعيم لقدرتها الاقتصادية، كما يعطي مؤشرا واضحا على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية وكذا صنع القرار على مختلف المستويات وهنا نتوجه للحديث عن المرأة الريفية ودورها في التنمية الاقتصادية بوجه الخصوص، فقد واجهت ومازالت تواجه الصعاب من أجل تسوية وضعيتها وتحسين حالتها، وقد استطاعت أن تبرهن عن قدرتها وإمكانياتها في جميع الميادين وتحدت كل العراقيل والقيود خاصة الهادات والتقاليد، واستطاعت ان تصنع مكانتها وسط كل ما مرت به وأثبتت قدراتها على مواجهة كل الظروف.

وهنا ننظر للمرأة في دراستنا من زاويتين زاوية الأولى هي المرأة كموضوع والمعوقات التي تواجهها والزاوية الثانية هي المرأة كفاعل وشريك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

ومن هذا المنطلق توجهت في دراستي الى التعرف على واقع المرأة الريفية الجزائرية في تنمية الاقتصاد المحلي وهذا موضوع دراستي، حيث كانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة وصفية لواقع المرأة الريفية في الجزائر ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي.

قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول حاولت من خلالها الالمام بالموضوع من عدة جونب، حيث خصصت الفصل الأول الى واقع المرأة الريفية الجزائرية وتعزيز مشاركتها في رفع رهانات التنمية، أما الفصل الثاني فقد خصصته لواقع التنمية الاقتصادية المحلية، أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تطرقت فيه الى واقع المرأة الريفية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية المحلية وهي دراسة ميدانية حيث قمنا من خلال نتائج المقابلة والملاحظة بعرض النتائج المتوصل اليها.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تستطيع المرأة الريفية أن تكون طاقة منتجة و مساهمة في الاقتصاد المحلي ؟

ومن هنا انبثقت التساؤلات التالية:

- **ما مدى تعزيز مشاركة المرأة الريفية في رفع رهانات التنمية؟**
- **هل هناك تنمية اقتصادية في الجزائر؟**
- **هل تلعب المرأة دور فعال يحكم الظروف والعادات والتقاليد التي تتميز بها المنطقة في المساهمة في الانتاج؟**

الفرضيات:

- **التمكين الاقتصادي والاجتماعي والبرامج التنموية قادرة على فتح المجال أمام المرأة للعمل والمشاركة في رفع التنمية والدفع بعجلة النمو.**
- **رغم أن هناك تنمية اقتصادية وهناك برامج تنموية عديدة ولكن يبقى الإشكال في مدى تطبيقها على أكمل وجه.**
- **نعم استطاعت المرأة تحدي كل الظروف المجتمعية والخروج للعمل ورفع مستواها التعليمي وكذا مساهمتها بنسبة واضحة في الإنتاج المحلي.**

1 -أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تبحث في موضوع من المواضيع المهمة في المجتمع ألا و هو الدور التنموي والاقتصادي للمرأة الريفية الجزائرية من خلال هذا الدور الذي تلعبه في تطوير المجتمع والاقتصاد جنبا الى جنب مع الرجل.

محاولة فهم العلاقة بين المرأة الريفية ودورها في المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي.

التعرف على نقاط القوة والضعف للمرأة الريفية الجزائرية وتفعيل دورها في تنمية الاقتصاد المحلي.

2 -أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة دور المرأة الريفية الجزائرية على التنمية الاقتصادية المحلية.

ويرتبط هذا الهدف بمجموعة من الاهداف الفرعية وهي:

- التعرف هذا على مدى تعزيز مشاركات المرأة الريفية الجزائرية في رفع رهانات التنمية الاقتصادية المحلية.
- دراسة أهم القيود والتحديات التي تقف عائقا أمام مشاركة المرأة الريفية في تنمية الاقتصاد المحلي.
- الخروج بمقترحات وتصورات تساعد في تطوير الدور التنموي والاقتصادي للمرأة الريفية الجزائرية.

وأخيرا القاء الضوء على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3 –أساب اختيار الموضوع:

وراء كل دراسة أسباب دوافع تؤدي الى اختيار الموضوع وتبعث البحث فيه، فكلما كثرت الأسباب والدوافع زادت الرغبة والأسباب نوعان:

4 –أسباب ذاتية:

- معايشتي لواقع المرأة الريفية لأني نموذج منها دفعني الفضول وجه البحث الى التقصي عن وضعيتها ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.
- الميول الشخصي بالمواضيع التي تتعلق بالمرأة الريفية خاصة، ومعرفة مدى قدرتها على صنع مكانتها في المجتمع.

5 – أسباب موضوعية:

الى جانب كوني نموذج من الدراسة والفضول العلمي لمعرفة قدرة المرأة الريفية في المساهمة في الانتاج المحلي.

محاولة معرفة واقع المرأة الريفية التي تتحدى المجتمع رغم محاولته بطمس وجودها و إقصائها من أدنى حقوقها.

معرفة مدى قدرة كفاءة المرأة الريفية بدفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي.

6 –حدود الدراسة:

- **الحدود الجغرافية:**

تتمثل الحدود الجغرافية لدراستي في مؤسسة FSTAR لبلدية العبادية ولاية عين الدفلى كميدان مخصص لدراستي وذلك لكونها ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية المحلية.

- **الحدود البشرية:**

تشمل الحدود البشرية لدراستنا الموظفات الموجودات بمؤسسة FSTAR بالعبادية.

- **الحدود الزمنية:**

وتتمثل في المدة الزمنية التي يقضيها الباحث في دراسة الظاهرة من بداية تحديد الموضوع الى غاية اختيار الوسيلة المراد تطبيقها على العينة الى مرحلة جمع البيانات وقد تمت دراستي بالنزول الى الميدان بتاريخ 2019/05/13 الى غاير 2019/06/16.

7 -المنهج المستخدم:

من أجل التعمق في موضوع الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة في الاشكالية وكون نوع دراستي ينتمي الى الدراسات ألاستطلاعية وعليه فإننا لم نتقيد بمنهج معين وإنما اعتمدنا على مجموعة من الطرق والتقنيات المنهجية التي تناسب دراستي، وأحقق بذلك أهدافي في الوصول الى الحقائق كماهي موجودة في الواقع والبيانات المطلوب جمعها وتحليلها ثم تقديم التفسيرات الممكنة لها، بغية معرفة لواقع المشكلة التي نحب معالجتها.

وتعرف المناهج على أنها الطريقة التي يسلكها الباحث في الاجابة عن الأسئلة، إنها خطة تبين وتحدد طرق وإجرآت وتحليل البيانات، حيث يقوم الباحث من خلال منهج البحث بتحديد تصميم البحث باختلاف الهدف منه، فقد يكون استكشاف عوامل معينة لظاهرة ما، أو توصيفها أو إيجاد العلاقة أو السبب بين عدة عوامل[1] .

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بتعابير كمية كيفية و ذلك لصعوبة استخدام منهج الاستبانة لصعوبة فهم عينات الدراسة للأسئلة.

فالمنهج الوصفي يقوم برصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية من أجل التعرف على الظاهرة، حيث يعرف بأنه الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها

وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل.[1]

كما استخدمنا المقابلة: حيث تعتبر المقابلة محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول الى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل الوصول الى أهداف الدراسة[2].

- **الملاحظة:**

تتميز الملاحظة بخلوها الى درجة كبيرة من تأثير شخصية الباحث وميوله، فالباحث في الملاحظة يسجل الواقع الذي يراه في الطبيعة، اذ تعني الملاحظة أن الباحث يسجل ملاحظته بدون استخدام قائمة الأسئلة أو غير ذلك من الطرق[1].

وقد تم استخدام الملاحظة الى جانب المقابلة، حتى ندعم النتائج المتوصل اليها اضافة الى طبيعة الدراسة التي تتطلب مثل هذه الأدوات للوقوف على حقيقة المشكلة والإحاطة بها على أرض الواقع.

لإعداد الدراسة وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن الظاهرة والحقائق المتعلقة بها والتعرف على مختلف أبعادها، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل.[1]

8 –الدراسات السابقة:

[1] صباح، قلامين. **منهجية البحث الفلسفي وتقنيات إعداده**. الجزائر: كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، 2017.ص.16

- مذكرة لنيل شهادة الماجيستر "مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي" دراسة ميدانية بريف تلمسان. والهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن أوضاع المرأة الريفية والتعرف على دورها في المجتمع والدور الذي تلعبه في التنمية.
- أطروحة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي. تحت عنوان تعدد أدوار المرأة وعلاقته بالمشكلات الأسرية. و تهدف الدراسة الى الكشف عن واقع خروج المرأة
- للعمل والتحديات التي تواجهها في ذلك ومدى تقبل المجتمع لعملها وكذلك تناقش اختلاف أدوار المرأة داخل وخارج المنزل.
- رسالة ماجيستر في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة تحت عنوان "دور المرأة الفليسطينية في تحقيق التنمية الريفية " دراسة حالة المناطق الجنوبية بغزة سنة 2015 وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في قطاع غزة.
- أطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . تحت عنوان. التنمية الاقتصادية في الجزائر. دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م. وهدفت الدراسة الى البحث في آليات لبناء اقتصاد ذاتي تتضمن زيادة في الناتج الاجمالي ورفع الدخل الفردي ولكن في الجزائر لم يتم تحقيق تنمية اقتصادية حركية كبيرة في نشاطها الصناعي والانشطة
- لحديثة الأخرى بما فيها ظروفها الاجتماعية. وقد اعتمدت على جانب المحروقات فقط وهذا ما ينعكس على دخل الدولة.

9 -صعوبات الدراسة:

لا توجد دراسة بدون صعوبات وعراقيل ومن بين الصعوبات التي تلقيناها ما يلي:

- الصعوبة في الحصول على معلومات ومواضيع حول المرأة الريفية خاصة.
- قلة البحوث والدراسات التطبيقية والتي من المفترض أن يقوم بها الباحثون والأجهزة المختصة.

صعوبة إيجاد عينات للدراسة.

- صعوبة بالغة في إيجاد مكان للتربص.
- صعوبة الاتصال بالمراجع والمكتبات لغياب التسهيلات
- ندرة المراجع التي تناولت موضوع المرأة الريفية وعلاقتها بالاقتصاد المحلي.
- المدة الزمنية القصيرة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية.
- ونظرا لكون العمل فردي أخذ مني الوقت الكثير والمجهود الكبير.

10 - بنية الدراسة

توجهت دراستي الى التعرف على واقع المرأة الريفية الجزائرية في تنمية الاقتصاد المحلي وهذا هو موضوع دراستي، حيث كانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة وصفية لواقع المرأة الريفية في الجزائر وما مدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد المحلي، حيث قسمت هذه الدراسة الى أربعة فصول حاولت من خلالها الالمام بالموضوع من عدة جوانب، حيث خصصت الفصل الاول الى الاطار التمهيدي اما الفصل الثاني فتمحور حول واقع المرأة الريفية الجزائرية وتعزيز مشاركاتها في رفع رهانات التنمية، أما الفصل الثالث فتمحور حول واقع التنمية الاقتصادية المحلية، أما الفصل الاخير

فتمثل في الجانب الميداني الى واقع المرأة الريفية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية المحلية، حيث قمت من خلال تحليل نتائج أدوات البحث المتمثلة في الاستبيان المقابلة والملاحظة بعرض النتائج المتوصل إليها.

1 -ضبط المصطلحات:

التنمية:

هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من الحالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[1]

الدور: يستخدم مصطلح الدور عي علم الاجتماع وعلم النفس والانتربولوجيا بمعان مختلفة، فيطلق كمظهر للبناء الاجتماعي وعلى وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية و الأنشطة تخضع للتقييم معياري الى حد، فهو يشير هنا الى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل.[1]

[1] لبنى كنز: دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي. مذكرة ماجيستر قسم علم الاجتماع 2008-2009.ص13 .

المرأة الريفية:

هي المرأة التي تقيم وتعمل غالبا في المناطق الزراعية والساحلية والجبلية ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملا بأجر أو بدون أجر والتي تزاول عملا زراعيا، وتقوم بإدارة شؤون الأسرة المعيشية ورعاية الأطفال وغير ذلك من الأنشطة والصناعات المنزلية، حيث تعتمد على الموارد الطبيعية.[1]

التنمية الاقتصادية:

هي مجموعة من الاجراءات والتدابير المعتمدة المتمثلة في تغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف الى زيادة دائمة وسريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.[2]

1 – الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الانسان. دراسة نهائية للجنة الاستشارية للمجلس حقوق الانسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء. دورة2 2 د. م 27 ديسمبر2012.ص3

2 – نصيرة صالحي: دور تفعيل مشاركة وتمكين المرأة لتحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، عدد 3،الجزائر 2017،ص231

الفصل الأول:المرأة الريفية و تعزيز مشاركتها في رفع رهانات التنمية الاقتصادية المحلية

إن القول بأن المرأة الريفية هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن فمكانة المرأة تعتبر اليوم معيارا مهما يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث بكل ما يحمله من قيم ومبادئ، حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها هي في المجتمعات ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة اشتراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع و تجميدها. [1]

فالجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الجديدة التي يشهدها العالم بما لها من تأثيرات داخلية وخارجية على الأقاليم والدول، أصبحت في حاجة ماسة إلى إيجاد بديل للموارد النفطية التي لطالما اعتمدي عليها في دفع العجلة التنموية من خلال تنمية القطاع الفلاحي الانتاجي، و الاعتماد على طاقات المرأة و امكانياتها، فقد أكدت الأبحاث أن زيادة مشاركة المرأة في المجهودات التنموية سوف يحسن الفرد فيها، و أنه سينمي القطاع الخاص ويتعش الانتاجية والابتكار، و بذلك تعتبر المرأة مستفيد أول وفعال أساسي في عملية التنمية وتعتبر كذلك قوة فعالة ودافعة بعجلة النمو الاقتصادي، فالمرأة تمثل نصف المجتمع و لديها القدرة على التأثير المباشر في النصف الآخر.[2]

إدراكا من الجزائر بدور و أهمية مشاركة المرأة، حاولت تبني عدة برامج وتجسيد العديد من المشاريع من أجل توسيع مشاركة المرأة في كل الجوانب الحياتية، وكذا تحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة.

[1] منيرة سلامي: المرأة و إشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر " المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد05 –2016م ص181

[2] محامدية إيمان، أ.بولموطن سليمة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الاسرة أفريل 2013

ومن أجل ذلك ارتأينا أن يكون هذا الفصل حول المرأة وتعزي مشاركتها في رفع رهانات التنمية الاقتصادية، من خلال تحديد أدوارها و تمكينها في المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: المرأة الريفية والحياة العامة

المطلب الأول: المرأة الجزائرية عبر التاريخ

لقد خلد التاريخ المرأة عبر العصور، وذلك لأهميتها و مكانتها في المجتمع لاعتبارها فخر وموضع شرف و ذات بطولات مما جعلها تكنب بأحرف من ذهب ولكن رغم ذلك عانت المرأة من بطش وسلطة المجتمع الجاهلي مع الوقت الذي عرف بوأد البنات باستعمال عدة طرق منها الردم في الحفر أو الرمي في البئر، فالبنت كانت عار وعبء على والديها حتى جاء الإسلام الذي خلصها من هذا العذاب لقوله تعالى:" وإذا الموءودة سئلت (8) بأي ذنب قتلت(9)[1]

وكذلك قوله جلا وتعلى:" وإذا بشر أحدهم بأنثى ظل وجهه مسودا و هو كظيم(58)"

يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون (59)[2]

وفي هذه الفترة لم يكن للمرأة حق لا في المراث ولا في الحياة، وكانت النساء تطلق وترد كما يشاء الرجل حتى نزلت الآية القرآنية:" الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان(229)[3]، ونظرا لسوء الأحوال المعيشية والفقر والتقاليد التي عاشتها المجتمعات في الجاهلية، كثر قتل البنات وكذا ظلم المرأة بصفة عامة فنزلت الآية الكريمة:" ولا تقتلوا

[1] سورة التكوير الآية 8- 9

[2] سورة النحل الآية 58 – 59

[3] سورة البقرة الآية 229

[4] سورة الإسراء الآية 31

والادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياكم، إن قتلهم كان خطأ كبير(31)[4]، بفضل الاسلام أصبح للمرأة مكانة كبيرة لم تكن من قبل وجعل لها حقوقها كالحق في المساوات بينها وبين الرجل والحياة الكريمة وكذا الميراث.

إن تاريخ المسلمين عامة والجزائر خاصة زاخر بالشخصيات النسائية المتألقة إذ نجد النساء في صدر الاسلام لها دور رائد في الحياة العامة، نذكر من بينهم السيدة خديجة وعائشة رضي الله عنهما.[1]

وتجدر الإشارة أن للنساء دور مهم في التاريخ إذ لم يسجل دون أن يكن ضلع فيه

وكذا حرائر الجزائر مثل نظيراتها عبر العالم قد قمنا عبر مختلف العصور بأدوار مهمة و بارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك في الدفاع عن الوطن والكفاح من أجل عزته وكرامته، و باعتبارها كذلك الخلية الأساسية لبناء الأسرة خاصة و المجتمع عامة، فقد قادت حرائر الجزائر عدة حروب بشجاعة وبسالة من أجل هدف واحد وهو الحرية والاستقلال وما أكثر بطولات النساء في المجتمع الجزائري في مجال تحرير الوطن وقد اخترنا من بينهم تين هينان ملكة التوارق الكاهنة ملكة البربر، الا فاطمة نسومر التي قهرت احدى عشر جنرال فرنسي وقد اخترنا هذه الشخصيات لاختلاف العناصر والمناطق والمراحل في عرض مختصر.[2]

تين هينان: الملكة والام الروحية للتوارق بتمنراست، وهي امرأة كثيرة الترحال والسفر وقد حكمت في القرن الخامس ميلادي فكل الأساطير تثبت أنها ملكة قوية كانت تدافع عن أرضها وشعبها ضد الغزاة وقد عرفت عل أنها صاحبة حكمة ودهاء فنصبت ملكة بسبب امكانياتها و قدراتها الخارقة للعادة وقد قدمت من منطقة تافيلالت الواقعة بالجنوب الشرقي للمغرب الاقصى على ظهر ناقتها وبرفقة خادمتها وعدد من العديد لتستقر بقافلتها الصغيرة

[1] عوضي مصطفى "نضال المراة الجزائرية خلال الثورة التحريرية"
[2] https :or//.Wikipédia/wiki/org.

في منطقة الأهقار الجبلية التي كان يسكنها قوم (الاسبانق) المعروفون بخشونة طباعهم وبعبادتهم وبلغتهم التي يسمى خطها (تيغناغ) التي لا تزال حروفها مائلة إلى اليوم حيث شيدت مملكتها وأدخلت تقاليد جديدة على المجتمع منها العمل وتخزين الخيرات في وقت الشدة و الاستعداد الدائم في فهم الغزاة وقد حكمت عدادا كبيرا من القبائل تنحدر منها جميع قبائل التوارق في بلدان الصحراء الافريقية الكبرى التي تتوزع بين الجزائر ليبيا، موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد حيث نقل كتاب العلامة ابن خلدون أن تين هينان هي سلف لكل الرجال الملثمين أي التوارق حيث أن ابنها هقار هو أول من لثم وجهه فتبعه القوم إلى يومنا هذا والذي اطلق اسمه على المنطقة كلها في ما بعد ووجد هيكل عظمي منسوب للملكة تين هينان يرقد كثر من نصف قرن أكثر من نصف قرن داخل صندوق زجاجي محاطة بحليها وذهبها لباسها الجلدي في متحف باردو بالجزائر العاصمة بعد نقلها من ضريح (أباليبا) بالأهقار من طرف بعثة فرنسية أمريكية كانت أول من اكتشفت موقع دفن المرأة الأسطورة عام 1925م والملكة **تين هينان** كانت ترقد فيها.

الكاهنة:

هي بنت بتاتا، وقد قال في هذا الصدد **سلوتشز** من الكتب الفرنسية والعربية التاريخية يثبت أن قبيلة الكاهنة **جراوة** الشديدة من الأوراس والتي يسميها "جيرا" كانت قبيلة من عرق بني إسرائيل، هذه قبيلة قدمت من المنطقة من ليبيا وكانت قبل ذلك في مصر الكهان اليهود الذين قادوا القبيلة قدموا الى بالد النيل في حكم يوشع، وفي العادات اليهودية لم يكن مسموح للمرأة أن تكون كاهنة لكن وبحكم التأثير الكنهان كان عظيما أنذاك فنصبها **جراو** كهنة عليهم[1].

1 – https :or//.Wikipédia/wiki/org.

وفي تراجعهم سيطرت الكاهنة المسماة **ديهيا** على شمال افريقيا لمجة خمسة سنوات وتشكل مملكتها اليوم جزء نت الجزائر وتونس والمغرب و ليبيا و قد أسرت ثمانون رجلا من رجال حسان وبعدها قامت بتسريحهم، قال مؤرخ فأحسنت **ديهيا** أسر من أسرته من أصحابه أرسلتهم إلى رجل منهم من بني عبس يقال له خالد بن الوليد فتبنته وأقام معها.[1]

وقد نشبت حرب بين الكاهنة **ديهيا** و **حسان بن النعمان** في جبال الأوراس حيث انهزمت الكاهنة وقد قال المؤرخ الثعالبي عن ديهيا وبعد المعركة الصارمة ذهبت هذه المرأة النادرة ضحية الدفاع عن حما البلاد، وفي الوقت نفسه استراحت افريقيا من عسفها وجورها بعد أن رفعتها إلى منازل الآلهة البشرية الذين عبدهم الناس.[2]

لالة فاطمة نسومر:

ولدت نسومر سنة 1830 م بقرية ورجة، ولاية تيزي وزو، ولدها الشيخ محمد بن عيسى الخليفة الأول لمحمد بن عبد الرحمان بوقبرين زعيم الطريق الرحمانية، ووالدتها لالة خديجة التي تسمى باسمها قمة جرجرة، فتحت عينيها على احتلال الفرنسيين لوطنها ترعرعت في جو العلم والدين، استوعبت القرآن حفظا وفهما، فأدركت عمق مأساة شعبها فالتحقت بمقاومة البطل بوبغلة، كنت تتميز بالقوة والشجاعة والجرأة، وقوة الشخصية، ففي 1854 جندت أعراش منطقة القبائل الكبرى، في صف المقامة ضد زحف القوات الفرنسية، بقيادة الجنرال **راندون Rndon** وكما شاركت أيضا انتصارا " **إيشاريدان**" يوم 17 جوان وكانت تتقدم في صفوف المعارك التي خاضتها كمعركة العزازقة، وتصدرت المقاومة الشعبية ضد جيوش الاحتلال في مناطق جرجرة، وقهرت ستة جنرالات فرنسيين من أشهرهم (ماكمهون،

[1] ان عبد الحكم. فتوح افريقيا والأندلس ص63

[2] https :or//.Wikipédia/wiki/org.

وديليني) الذين كانو يقودون جيشا قوامه 45 ألفا بكل أنواع الاسلحة تحت القيادة المباشرة للمارشال **راندون**.[1]

في حين لم يكن يتجاوز عدد أتباع فاطمة نسومر سبعة ألاف مجاهد. وعندما احتدمت الحرب بين الطرفين اتبع الفرنسيون أسلوب الابادة بقتل كل أفراد العائلات دون تمييز، وفي يوليو 1857 أسرت لالة فاطمة نسومر مع العديد من النساء وضعت فاطمة نسومر في سجن يسر ولاية المدية شمال الجزائر تحت حراسة مشدد، وقد توفيت في سبتمبر 1863 عن عمر يناهز 33 سنة على إثر مرض العضال تسبب في شللها. تم دفنها في مقبرة سيدي عبد الله وقد نقلت 1995 الى مقبرة

لشهداء العالية وقد لقبها الجنرال راندون بـ(جنرال جرجرة) وخلدها مفدي زكريا في الياذة الجزائر بقوله:

نسومر منذ نسبوك لتاكولا رفضت التواكل يافاطمة

وألهبت نارا تذيب الثلوج تباع وتستأجر السائمة

أتنسى الجزائر حواءها؟ و أمجادها لم تزل قائمة

نظرية **فردريك لبلادي**: (1806-1882) كان من أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين وقد اشتهر بدراسة التطور التاريخي للمجتمع والعائلة والمرأة حيث أجزم بأن كل منهم يمر بثلاث مراحل أساسية وذلك المرأة تحتل مكانة متميزة في العائلة، بحيث تجسد العائلة والعائلة تجسد المجتمع و أن هذه العناصر مرتبطة فيما بينها.[2]

[1] الثعالبي، تاريخ شمال إفريقيا 1987 ص 77

[1] احسان محمد الحسن:" علم اجتماع المرأة" دار وائل للنشر. بغداد.ط1 2008 ص33-44

[2] سورة آل عمران الآية 195

حيث منح الاسلام للمرأة حقوقها وساوى بينها وبين الرجل ولها دور مهم فيمل يخص الانسانية. لقوله تعالى: " فاستجاب لهم ربهم أني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض".[2]

ومن البديهي الاشارة إلى أن الحديث عن المرأة الجزائرية خاصة هو الحديث عن نصف المجتمع بحيث يبلغ 49.5%. هذه هي المرأة التي يجب أن نحيي بكل تقدير لتميزها عن غيرها في بقية الأقطار بالدور الريادي الذي لعبته أثناء الثورة التحريرية، وأنه كان بمثابة ما يعرف في قاموس العسكريين بالسلاح الذي يتولى ضمان الدعم المادي للوحدات القتالية.[3] لأنها برزت بدور ريادي و بكل نشاط وعزم، مما جعلها تتصهر في الحياة الأساسية للأمة وتتحمل أعباء مسؤوليات الدفاع عن الوطن.

واليوم قد تفتحت أمامها ميادين العلوم والفنون العسكرية وكذا المناصب العليا في السياسة وكذا في الحياة الاقتصادية، هذا التقدم الذي برز عبر الزمن ومنح المرأة حريتها وحقوقها أكثر من ذي قبل. فبتغيير مجتمع ما وتطوره من المستحيل أن لا تتغير معه وضعية المرأة فمنذ فجر الاستقلال تسللت المرأة الجزائرية بشكل هائل في الحياة العملية وبرهنت بشجاعة نادرة على قدرتها وكفاءتها. **المطلب الثاني: اليوم العالمي للمرأة الريفية**

I - اليوم العالمي للمرأة الريفية:

كانت المرأة منذ القديم يرتبط مصيرها ووجودها بمصير الارض الجزائرية ولم يقتصر ذلك على فترة معينة من الزمن مثل: التقلبات الزمنية أو لأحداث الثورة ولكنها تعلقت بها على مر تتابع الفصول، فقد عملت المرأة الجزائرية جانبا إلى جنب مع أخيها الرجل في حرث الأرض وزرعها من شواطئ البحر إلى ان نجاد الصحراء دون أن تهمل بذلك تربية وتعليم أطفالها.[2]

[3] عبد المالك بوضياف: "المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإدارة الدولة" ص76.78

فنظرا للدور الذي تلعبه المرأة الريفية في تحقيق التنمية قررت الأمم المتحدة الاحتفال بيوم 15 أكتوبر باعتباره يوما عالميا للمرأة الريفية بحيث أصبحت تشكل ما يعادل43% من القوة العاملة الزراعية في البلدان السائرة في طريق النمو وتهدف سياسة الدولة في هذا المجال الى دعم دور المرأة الريفية الماكثة في البيت في التنمية والاقتصاد المحلي من خلال النوعية و المساهمة لمحو الأمية في الوسط السنوي بالإضافة إلى منح الريفيات قروض مصغرة تتراوح ما بين 10إلى 100 مليون نتيم، حيث استفادت أكثر من 61% من الريفيات من هذه القروض سنة 2014.

حسب تصريح لمديرية قضايا المرأة لوزارة التضامن الوطني " مليكة موساوي".

أكدت رئيسة الحركة السنوية الجزائرية للتضامن مع المرأة الريفية "سعيدة بن حبيليس" في الندوة المنعقدة في الجزائر العاصمة بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة الريفية أن مكتسبات المرأة الريفية الجزائرية غير كافية، على الرغم من الإدارة السياسية المعبرة عنها من أجل الترقية ووضع المرأة الريفية غلى أنها لا تزال تعاني من التمييز. في ذات السياق ذكرت في السياسة التجديد الريفي التي تدعو إليها وزارة الفلاحة و الرغبة في دعم العالم الريفي، والمرأة الريفية بشكل خاص[1]. وأضافت أنه على الرغم من أن كل قوانينا غير تميزية، وتنص هذه القوانين على إدماج المرأة الريفية على قدم المساواة معى الرجال في عالم الشغل ولا يزال هناك تفاوتات كبيرة بين هذه القوانين والمكتسبات التي حققتها المرأة الريفية وأكدت السيدة "جبيليس" على أن برامج التنمية الريفية السياسية مشجعة للفائدة المرأة من شأنها أن يساعدها على الخروج من عزلتها ويجعل منها عامل حقيقي للتنمية المستدامة وترقية وضع المرأة الريفية إشراكها في كل مشاريع المجتمع الذي سيستفيد من آثار ايجابية من هذا الإدماج. وقد دعت رئيسة الحركة السنوية لضرورة انشاء قسم خاص بالمرأة الريفية بالوزارة المكلفة بالعائلة وشؤون المرأة.

1 – https :or//.Wikipédia/wiki/org.

و في كلمة معالي وزير الفلاحة و التنمية الريفية في اليوم العالمي للمرأة الريفية 15 أكتوبر 2011 صارح بأهيمة ودور المراة في التنمية المحلية وعلى ضرورة توحيد جهود جميع الفاعلين في قطاع الفلاحة و التنمية الريفية باعتبار المرأة عنصر مهم وفعال في هذا القطاع وفي هذا الصدد فبرنامج التجديد الفلاحي والريفي سيساهم في تفعيل دور المرأة في التنمية باعتبار أن دورهن كبير في تجسيد أهداف سياسة التجديد الريفي كنساء ربات بيوت وفاعلات في الريف وكمنظمات في الحركة الجمعوية المرافقة للمرأة أو العائلة الريفية، وقد تم في هذا الصدد قروض بلا فوائد للاستفادة من آليات الدعم العمومي الخاصة بالإدماج المهني والمعدة للقطاع الاقتصادي وكذا الوكالات المعنية لأجهزة الدعم والبنوك الممولة للمشاريع، ووضعت في هذا الصدد تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامج طموحا في هذا الإطار PRCHAT[1]

المطلب الثالث: تمكين المرأة في المجتمع الجزائري

I - التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية:

أصبح الآن الحديث عن المرأة وضرورة تحقيق تمكينها اقتصادية هو الأرضية الأساسية لبناء مجتمعات و اقتصاديا تنافسية ومتينة بشكل مستدام[1].

وعلى الرغم من التقدم المحرز لا تزال المرأة تواجه التمييز والتهميش و الإقصاء، حتى و إن كانت المساواة بين الرجل و المرأة هي أحد المبادئ العالمية التي يقرها المجتمع الدولي، إلا أن الممارسات الواقعية تظهر اختلاف ما يجب أن يكون، والجزائر بدورها و إدراكا منها لأهمية إدماج المرأة في التنمية و هذا ما ظهر في التعديلات الدستورية لصالح ترقية المرأة و ما انبثق عنها من قوانين، وتبني استراتيجيات وطنية نظرا لأهمية البالغة التي يحققها

1 منيرة سلامي:" المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 05 سنة 2016 ص183.

التمكين الاقتصادي للمرأة، ونظرا لإدراك مختلف الدول والاقتصاديات لذلك ما أدى لإدراج مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لترتيب الدول في تصنيفات تقارير التنمية البشرية.[1]

و بالرجوع للاهتمامات الدولية لمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، فأول اعتراف دولي به كان ضمن اتفاقية القضاء عبى جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باسم CEDAW 1979 الذي جاء فيها ضرورة التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكذا المدنية لكلا الجنسين، كما أوردت أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين المنعقد 1995/09 على ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة في البند 26 وكذا البند 35 لضمان وصول المرأة مع قدم المساواة للموارد الاقتصادية[2].

ونتطرق هنا إلى تعريف التمكين للمرأة الذي ظهر لتأكيد دورها ومكانتها.

II – التمكين السيايسي للمرأة الجزائرية:

يعد العمل السياسي للمرأة ركيزة أساسية و شرط من شروط المواطنة الفعالة، حيث أصبحت المشاركة النسائية في الحياة السياسية اليوم تمثل مطلبا في الحراكات الانسانية وكذا ضرورة تواجد المرأة مراكز صنع القرار و التمثيل المتساوي للجنسين في الهيئات الوطنية.

وهذا الجدل نبع من مشكلة عدم تمتع المرأة بحقوقها في المساواة الفاعلية، لذلك لجأت الحكومات في العديد من الدول على تبني آليات للتمكين السياسي للمرأة من خلال توسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة أو تعيينها في مناصب حساسة.

إن حق مشاركة المرأة في الحياة العامة حق كرسته عدة مواثيق واتفاقيات دولية، والعديد من الدساتير والقوانين، والجزائر إحدى هذه الدول. فالمرأة الجزائرية استطاعت اقتحام عدة ميادين وفرضت نفسها بقوة خاصة في قطاع التعليم والصحة وقد برزت مشاركة المرأة في الحياة السياسية بداية 2008 حيث تم تعديل الدستور في نوفمبر 2008 إذ نصت المادة 31

[1] منيرة سلامي، المرجع السابق ، ص183.

[2] المرجع نفسه ص185.

مكرر على أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.[1]

حيث جاء الدستور الجزائري في المادة 51: "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".

ونصت المادة 50:" لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يُنتخب و يَنتخب"

وكذلك جاء في التشريعات الوطنية: تضمن مختلف قوانين الانتخابات تمثيلا متساوي وعادل للمرأة و الرجل في المجالس المنتجة خاصة القانون العضوي 17-91 المؤرخ في 14أكتوبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 13-89 المؤرخ في 17....1989 المتضمن قانون الانتخابات. وقد نصت المادة 31 مكرر:" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة.

وقد نصت الإتفاقيات الدولية التي انضمت اليها الجزائر من بينها إتفاقية الأمم أشكال التمييز ضد المرأة" 1996 [2]

أصبح للمرأة اليوم دور أساسي في اتخاذ القرارات ووضع السياسات ويقدر حاليا حسب التعديل الوزاري 2016 عدد الوزيرات بـ 05 منها وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزيرة التربية...، وبالرغم من هذه الانجازات الى انها لا تزال تواجه العديد من العقبات.

فحسب مكتب العمل الدولي فالتمكين للمرأة اقتصاديا يعني:" انتشالها من العمل المتدني الأجل ومنحها فرص عمل أحسن".

[1] وسيم حسان الدين الأحمد: " التمكين السياسي للمرأة العربية". دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة. مكتبة الملك- الرياض . د.ط.21016.ص 215

[2] مرجع سابق. وسيم حسان الدين الأحمد.ص 218

كما عرفه برنامج الامم المتحدة UNOP: " بأنه توفير الفرص الاقتصادية و الوضع القانوني والحقوق، والدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية.

و كتعريف مل يمكن القول بأنها: "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار، وكذا قدراتها على المشاركة في عملية التنمية، وخلق مجتمع واعي بالحقوق الفردية و الاجتماعية والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر النساء في نراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي".[2]

وهنا يعتبر تمكين المرأة أهم مؤشر للتنمية الاقتصادية للبلدان، حيث أثبتت الدراسات أن النساء تخصص نسبة كبيرة من أرباحهن لإنفاقها على العائلة والأهل، ومن هنا وجد ن دعم دور المرأة الاقتصادية يساعد على تخطي الأزمة المالية والاقتصادية، كما يعتبر جد ضروري للتأثير على النمو الاقتصادي.

كما يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين و السياسات و الآليات و الاجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء و تغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة، وإزالة جميع أشكال التمييز.

ولياس مدى تمكين المرأة اقتصاديا، فهناك من اختصرها في ثلاث مؤشرات هي:

- المساواة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي.
- حصة النساء في العمل المدفوع الأجر
- تمثيل متساوي للنساء في البرلمانات الوطنية.

وهذه المؤشرات اختلفت بين الباحثون وهناك عدة مؤشرات أخرى.

ومن هنا نلاحظ أن التمكين السياسي جزء من التمكين الاقتصادي، كما أن حق المرأة في التعليم يكفل له وصولها للتمكين الاقتصادي.[1]

تظهر حصيلة الجهود التي بذلتها الجزائر في المسير تنزيل خياراتها الديموقراطية والتنموية في ارتباط وثيق بتحقيق التمكين للمرأة في مختلف المجالات والتي جعلتها نموذجا يتغدى به نظرا للإصلاحات السياسية المؤسساتية والتشريعية التي أطلقتها في مسار تفعيل هذه الأهداف.[2]

حيث تعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية المولد الحقيقي للنمو، نظرا لكونها تمثل نصف تعداد هذا المجتمع مما يؤكد ضرورة اشراكها في النمو للتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

كما قامت الجزائر باتخاذ العديد من القرارات المهمة لصالح المرأة في الجانب السياسي من خلال العمل بنظام الكوتا الذي كثف من حجم تواجدها على مستوى الغرفتين، وكذا الحكومة حيث أصبح هناك ولأول مرة تمكين المرأة من المناصب العليا في الوزارة. و كذا تنصيب جهاز إداري الخاص بقضايا المرأة.

وهذا ما أدى إلى انعكاس على معدلات المشاركة في الحياة الاقتصادية وكذ ارتفاع مستوى التعليم الذي يساعد هن للحصول على فرص عمل أحسن في مختلف المجالات والقطاعات. مما يؤكد على كفاءة المرأة وقدراتها على تولي المسؤولية وأداءها للمختلف المهام.[2]

وعلى الرغم من كل الاتفاقيات والقوانين التي نادت بالمساواة بين الرجل و المرأة إلا أن العمل الفعلي بقي بعيد عن ذلك بالإضافة إلى مفهوم المساواة في ظل التفاوت الكبير

---

[1] مرجع سابق. أبو محمد أحمد يوسف عليق.ص230

[2] ريادة الاستشارات والتدريب." التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين" الجمعية الفليسطينية لصاحبات الاعمال– أصالة، تشرين الاول ص20

[2] مرجع سابق. منيرة سلامي.ص 189

[2]www.social.gov.ma

[3] نازك حامد الهاشمي." التنمية الاقتصادية للمرأة وآفاق الاستثمارات". مجلة الاقتصاد الاسلامي.عدد 47.افريل 2016

الموجود بين النساء والرجال سيكرس التمييز ضد النساء، وقد أظهرت كافة الدراسات و الأبحاث أن وجود التمييز ضد النساء يشكل العائق الأساسي للتحقيق المساواة بين الجنسين. لذلك وجهت عدة انتقادات للإعلان.[2]

التمكين الاجتماعي للمرأة الجزائرية:

ليست الأ**سرة أساس المجتمع فحسب** فالمرأة هي مصدر الأخلاق والدعامة الأول لضبط السلوك، و الإطار الذي يتلقى به الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية فبدون المرأة يمكن أن ينتهي الميراث البيولوجي للإنسان بوصف نوعا بيولوجيا إلى كارثة فقد شاركت المرأة منذ القديم إلى يومنا هذا. في خريطة العمل التنموي بكل أنواعه لكن بصور جديدة. فقد اتسع عالم مشاركة المرأة و دورها كي يشمل التمية التي تعتبر المحرك الرئيس في عملية التغيير الاجتماعي.[1]

فالمرأة أساس أي مساهمة اجتماعية كما ان وضعها ارتبط بالظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية فمساهمتها في عملية التنمية يعتبر مؤشر هام فقبل منتصف القرن العرشين كانت تلعب المرأة دوره هامشيا في المجتمع بالرغم من الوجبات الأسرية و التربوية والانتاجية المهمة التي كانت مساوية لها في الحقوق والواجبات غالبا ما يشك في قدرتها وامكانيتها الخلاقة ولا يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل العائلة و الأطفال، كم كان لا يريده العمل خارج البيت أو اكتساب التربية و التعليم الذي يساعدها في تطوير قدراتها و صقل شخصيتها و تحرير ذاتها.[2] من القيود الاجتماعية البالية التي فرضت عليها الفترة طويلة من الزمن.

إن دخول الأفكار والمفاهيم الجديدة و انتشار معالم التحضر والتنمية الشاملة قد أدت دور كبير في تغير أوضاع مختلفة كانت تعيشها المرأة سابقا، فالرجل بدأ يتغير بالتدريج وبغير

[1] محمد أحمد يوسف عليق :" معوقات تمكين المرأءة ثقافيا واجتماعيا وقانونيا" ص180

[2] تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل للأخذ في التغيير، ص11

[3] صحيفة الواقع " المرأة الريفية والاهداف الانمائية الألفية تقدير التنمية البشرية وانصاف المستقبل ص56

مواقفه و أفكاره وقيمه القديمة التي كان يحملها إزاء المرأة وأخذ ينظر لها نظرة مليئة بالاحترام لإثبات قدراتها في اكتساب التعليم والتربية وأداء كافة الأعمال و الأنشطة مثلها مثل الرجل ، وهنا يمكن القول بان تغير مكانة المرأة الاجتماعية هو سبب ونتيجة في آن واحد لتغيير في بناء تغيير الأسرة وفي وظائفها.[3]

المبحث الثاني: مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مشاركة المرأة في التنمية المحلية

تعد الجزائر طليعة الدول التي اقرت قانون عمل عادل ومنصف للمرأة وكذلك قانون ضمان اجتماعي يحمي قانون المرأة العاملة فتشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التميز على أساس الجنس ما يضمن تكافئ الفرص للجميع.

وقدد باتت المرأة اليوم تشغل بنجاح منصب عمل في المجتمع، كما بدأت تحتك بالدولة ومنصب السلطة وذلك لما له من سامية قوة، وحب للعمل وروح للتجديد والبحث في كل ما هو جديد وعملي اكثر في مناصب الغدارة والمؤسسات وبهذه الأعمال صنعت المرأة مكانتها وأثبتت جدارتها في كل المجالات.

وبعد التحول الكبير في أنماط عمل المرأة في الاقتصاد الصناعي خلال القرن العشرين 20 ق دخلت في سوق العمل أكثر مما كانت عليها بسبب زيادات الطلب على خدماتها مثل الأعمال البدوية التقليدية، رغم صغر هذه الأعمال إلى أنها تساعد في الدخل القومي .

تساهم المرأة وخاصة المعاصر بشكل كبير في عملية التنمية التي شملت كل المجالات الاقتصادية الاجتماعية لأنها توظف كل الموارد المتاحة.[1]

لا تقف أهمية عمل المرأة عند الحجة للعمل فحسب بل أصبح التوجه الحديث حاجة المجتمع إليها وخاصة في المجالات التي تتفوق فيها المرأة، وتلجأ دول العالم الثالث أمام

[1] مرجع سابق .محامدية إيمان، أ.بولموطن سليمة.ص 2-4

التطورات السريعة في التقدم والنمو إلى ملاحقة هذا التغير المتسارع وإلى عبور هوة التخلف التي تزداد يوما بعد يوم عن طريق وضع خطط للتنمية السريعة وهذه الخطط تحتاج إلى تظافر جيع جهود افراد المجتمع (رجال ونساء)، ومن هنا كان لابد للمرأة ان تساهم بجهدها في تنمية المجتمع المحلي الذي هيأ لها فرص التزود من العلوم والمعارف، وأتاح لها فرص التدريب، وذلك كضرورة من ضرورات التنمية.[1]

وما أدى بعدم خضوع المرأة كليا إلى الرجل اقتصاديا واجتماعيا، بل اصبحت مستقلة، وتشارك في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيرت نظرة المجتمع إليها.[2]

وترى (كاثلين ستاندث) أن مسألة المرأة والتنمية تقوم على رغبة النساء في إعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهم من أداء الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج وتخطيط اكثر عدالة يأخذ في اعتباره تقسيم الأدوار والتقديم العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع.[3] وجعل المرأة كشريك في صنع واتخاذ القرارات.[4] مثل:

المدخل التقليدي: الذي بقوم على أساس التحيز للمرأة والدفاع عن كيانها واعتبار عملها واسهامها المجتمعي تعبيرا عن نبذ مواقف التبعية للرجل.

المدخل الثقافي: يربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يؤثر على تباين أدوارها في المجتمع.

المدخل الديمواغرايفي: ويتناول قضية المرأة من متطور الحجم الأمثل للسكان وحجم الأسرة.

المدخل الاقتصادي: دور قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها والنتائج المترتبة على ذلك.

المدخل التربوي: ويؤكد على أن تنمية دور المرأة يعتمد عل تنمية معارفها ومهاراتها من خلال عمليات التربية والتعليم وتدريب أجيال المستقبل.

مدخل التبعية: ويفسر عملية تبعية الدول المتخلفة أو النامية للدول المتقدمة وهو يحرص على عملية إبقاء المرأة كقوة احتياطية يستعان بها وقت الأزمة.

مدخل المرأة في التنمية: ويهدف إلى تكامل إدماج أدوار المرأة في التنمية عن طريق توفير فرص التدريب والتعليم وفرص الدخول في اقتصاديات السوق مع وضعها في مواقع صنع القرار.

على الرغم من المشاركات الكثيرة للمرأة في الأعمال مع الرجل من خلال نشاط في حملات الحصاد، عبر كافة المناطق الزراعية، وكذا قطف العنب وجني القطن وعصر الزيتون...إلخ. إلا أن نشاطهم لم يعد يقتصر في الوقت الحاضر على المهان التقليدية فقط في الفلاحة، بل تعدت ذلك فبفضل التعاضديات والوحدات الانتاجية والتسويقية انتقلت المرأة الجزائرية من مجرد فلاحة بسيطة إلى عاملة زراعية مهرة، وأكثر من ذلك استطاعت أن ترقى إلى ميادين التخصص والتكوين المهني وأصبح دورها يساير بكل فخر واعتزاز، تطور البلاد وتقدمها، فقد برهنت المرأة على ضرورة وجودها.[1]

كما أثبتت بجلاء المرأة الريفية التي حصلت على وظائف دائمة خارج المنزل في مشروعات التنمية من عمل فلاحي أو في المزارع وتربية الدواجن والنحل وغيرها من الأعمال. ومعنى ذلك زيادة الاسهام الاقتصادي للمرأة الريفية في القطاع الانتاجي.[2]

المطلب الثاني: دور المرأة الريفية في ترقية المجتمع الجزائري

تعتبر المرأة الريفية العصب الرئيسي للبنيان الاقتصادي والاجتماعي والقيمي للمجتمع، وتمثل عنصرا بشريا فعالا ترك بصماته على معظم جوانب الحياة، لذل فكل سياسة أو برنامج يتم تسطيره للتنمية الريفية يتأثر تنفيذه لا محال بدور المرأة الريفية.[1]

[1] ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية . جامعة ورقلة 2011.

[2] فاطمة المرسيني: "المرأة والسلطة سلسلة مقاربات. الدار البيضاء المغرب.ط3 د س. ص24

و يقوم دور المرأة في الحياة على أمرين يتصل أحدهما بحياتها الخاصة في المنزل والثاني بحياتها العامة في المجتمع، فإلى جانب أنها أم و زوجة فهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة وساعده الأيمن في شؤونه وأعماله.[2]

مفهوم الدور:

هو رباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية، والدور هو وحدة تساهم بناء المؤسسات الاجتماعية، والدور يحدد السلوك بشكل رئيسي.[3]

وقد عرفت الدكتورة **نادية جمال الدين** الدور بأنه مجموعة من الصفات و التوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب فيها. وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة و أم أي الدور الذي يتوقع منها المجتمع وينتظم منها القيام به.

و كتعريف شامل فالدور هو سلوك ناتج عن موقف تفاعل يصيب البناء الاجتماعي.

وقد تباينت أهمية و أشكال هذا الدور وهذه المكانة باختلاف الأزمة.

فالمرأة لها دور مهم في المجتمع و الأسرة خاصة فتفرغ الزوجة و الأم لبيتها هو الركيزة الأساسية للتربية السلمية، ومن ثم تحقيق النهضة و التنمية، فالمرأة نصف المجتمع ولا يجب ترك نصف المجتمع عاطلا.

بالفعل المرأة نصف المجتمع وستكون هناك خسائر وركود إذا كان نصف المجتمع عاطلا، ولكن لماذا نعتبر أن تواجد المرأة في بيتها لا يمثل عملا له قيمة؟ هل لأننا نظن أنه واجبها

[3] معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر"

ومجبورة على القيام به! و أن عملها في البيت يقتصر على(إعداد الطعام و تربية الأبناء....) وهذه هي المشكلة أننا لا نعطي أية قيمة مطلقا لتربية الأبناء (فهل تربية الأبناء ليس لها قيمة؟) أو ليست من اختصاص الأم؟

إن التربية هي إعداد ثقافي ديني وأخلاقي ومتابعة للتصرفات وتقويم وتهذيب، كما أن عطف و حنان الأم لا مثيل له مطلقا. فلا يقبل من أم أن ترمي بطفلها إلى الحاضنة وهي تقوم بعمل آخر، ليس من عملها ومسؤولياتها، فهي بذلك تدعم عملية التربية برمتها التي هي بإيجاز إعداد مواطنين صالحين (دينا، خلقا، علما، قيما و أدبا) يستطيع بها الإبن أن يبني نفسه ومجتمعه ووطنه، والعكس فعمل الوالدين من أجل جمع المال فقط دون عناية يفرز جيلا لا قيمة له و هو ما نجده الآن من الشباب والفتيات من فقدان للقيم و الأخلاقيات والبعد عن الدين – عدم وضوح الهدف– عدم معرفة قيمة الوقت– عدم الاهتمام بالعلم – الاستخدام الخاطئ لتكنولوجيا العصر.[1] فالإسلام جعل من المرأة شريكة الرجل ومنحها كثيرا من حقوقها المنهوبة لقوله تعالى:" يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجلا كثيرا و نساءا"[2] فمهمة المرأة الألى هي في بيتها، لأنها هي الوحيدة القادرة على القيام بهذه المهمة العظيمة لقول الشاعر: حافظ ابراهيم[3]:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق

وكذا قال رسول الله في إجابة لسائل:" من أحق بالناس بصحبتي يا رسول الله؟ قال: أمك، ثم أمك، ثم أبوك"[4] فالمرأة و خصوصا الأم هي التي تربي النشء وهي الخلية الأساسية في المجتمع.

[1] مرجع سابق. [2] فاطمة المرسيني.ص30

- تؤدي المرأة دور مهم عال في دعم أسرهن ومجتمعاتهن من أجل توفير الغذاء الاقتصادي في إعالة الأسرة فهن يسهمن في الزراعة والأعمال الريفية ويدعمن الاقتصاد المحلي والعالمي، فالمرأة عنصر فعال في السعي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أو مع فالمرأة الريفية تواجه وكل يوم و في شتى أرجاء العالم من معوقات هيكلية مستعمرة تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها الانسانية.

- و ايضا و في مواجهة نقص الخدمات و البنية الأساسية فغن المرأة الريفية تأخذ على عاتقها جزءا كبيرا من عبء توفير المياه والوقود لأسرتها، مع الأعمال المنزلية.

- برغم إنخفاض اجمالي معدلات عمل المرأة فإن نسبة النساء الريفيات اللاتي يعملن في الزراعة تتساوى مع مثيلتها من الرجال، فهي تساهم في التنمية و تعمل بدون أجر وعلى الرغم من العوائق التي تواجهها وتحول دون تلبية احتياجاتها وتحسين النظم المالية، مما ينتج شرائح أقل انتاجا من الاقتصاد الريفي.[1]

- التكوين والتعليم يجعل من المرأة أكثر ثقافة ووعيا، و أدرى بمصلحتهن فالدور الاجتماعي مهم جدا بكل جوانبه الصحية التعليمية، التثقيفية و حتى ترسيخ المعايير الاجتماعية و نقلها من جيل لآخر.

- مهمة نشر الدين فهي تعلم وتربي الأطفال وتعلمهم دينهم وتعميمه على أفراد أسرتها. وكذا تضامنها مع عائلتها في شتى المواقف.

- قدرتها على تقييم ما نتلقاه من معارف و معلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر و الانفتاح على العالم الخارجي

[1] مرجع سابق. فاطمة المرسيني. ص35

وعلى الجانب السياسي تحظى النساء بفرص محدودة من القيادة و المساهمة في العملية السياسية، حيث تفرض من خلال مؤسسات وقوانين عنصرية تحد من خيرات المرأة في الترشح للمناصب.[3]

المطلب الثالث: العراقيل و التحديات التي تواجه المرأة الريفية

تتعرض المرأة في الريف لظلم كبير لأنها مهدرة الحق كما أن المجتمع الريفي يساهم بشكل كبيير في ذلك والسبب هو الجهل، البعد عن الدين مع غياب الثقافة و أسباب أخرى رسختها هذا الظلم المجتمعي على المرأة، فالمرأة الريفية تعاني العديد من التحديات والمشكلات وأهمها:

- عدم الحصول على ف ص التعليم والمشاركة الفاعلة في التوازن البيئة الاجتماعية في الوسط الريفي، في حين أنها هي من نعمل مع الرجال في انتاج المحاصيل ورعاية الأطفال وتوفير الغذاء لأسرتها والانخراط في الأنشطة غير زراعية.
- تقوم بمهام حيوي في رعاية الاطفال والمسنين و المرضى فضلا على المهام المنزلي الملقاة على عاتقها.
- حرمان المرأة من ميراثها بعد وفاة والدها أو زوجها مع عدم مشاركتها في إبداء الرأي و تراجع معاناة المرأة الريفية إلى الجهل الذي ساد الريف منذ زمن طويل والذي يتحكم فيه ما يسمى بالعادات والتقاليد مما يدفعها إلى عدم العيش حياة كريمة.
- من أكثر حقوق المرأة إهدار هو اختيار شريك حياتها فقد يرغمها أهلها على الزواج من الشخص الذي تراه الأسرة مناسب لها.
- غياب الثقافة أيضا يقلل من شأنها داخل المجتمع ويجعلها مجرد أنثى تنجب وحتى غير قادرة على التربية.

- مجتمع جعل المرأة الريفية مهمشة وبعيدة عن خطط التنمية، وكذلك وضع المرأة في دائرة ضيقة ومحدودة.

- فقد ظهرت منظمات واتفاقيات جديدة (كثيرة) عالجت مشكلة المرأة عامة والريفية خاصة، جاءت هذه الاتفاقيات لحماية حقوق المرأة من خلال دساتير والقوانين.

- ولكن هذه القوانين باءت بالفشل وكانت مجرد حبر على ورق رغم كل التحرر الذي منح لها مازالت تعاني من التهميش فعلى الرغم من ارتفاع مشاركة المرأة في الكثير من ميادين الحياة إلى أن العادات والتقاليد العربية مازالت تصر على أن دور المرأة الأساسي هو أن تكون زوجة وأم، لذلك ينظرون إلى عمل المرأة إلى أنها تحدي للمجتمع لأنه يخرج على النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية، وفد أدى التركيز في الدراسات عالم الاجتماع الأسري إلى توجيه دائم إلى نحو دراسة المرأة العاملة والتضخيم من آثار عملها خارج المنزل ونتائجها.

- وفي بحث حول علاقة الدور الاجتماعي في صحة الانسان النفسية اتضح أن هذا الدور الاجتماعي لا يصبح مصدرا لقلق الانسان الظالم أنه منسجم من طموحاته ومع صورته عن نفسه، الصورة التي يرغب أن يكون عليها. أما إذا أصر المجتمع على فرض دور اجتماعي ما على إنسان أو فئة مختلة فإن ذلك هو الوقت الذي تب أفيه المعاناة النفسية بسبب الصراع المفروض على الإنسان له بين التنازل عن أحلامه إرضاء للمجتمع أو السعي إلى تحقيقه في المواجهة للمجتمع.

- يعاني الكثير من النساء في الريف من العنف الأسري إلى أن القليل منهن فقط يطلبن المساعدة، وكذا الزواج في سن مبكر.

- تؤدي النساء دور مهم في دعمهم لعائلتهن ومجتمعهم من أجل تحسين مستوى المعيشة وسبلها ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي، لكنها مازالت تواجه معوقات هيكلية تحاول بينها وبين تحقيق أهدافها.

- فرغم حصول المرأة الجزائرية على حصولها بعد الاستقلال مباشرة، إلا أن هذه الحقوق لم يقابله جانب ملموس، وينذرون إلى المرأة نظرة سلبية خاصة إذا كان الجانب يخص السياسة فهو منبوذ. وذلك راجع الى الدين لقوله تعالى:" الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم"

- لذلك يجدون أن عمل المرأة منافي للدين والعادات الاسلامية، لأنهم يعتبرون أن العمل خارج البيت وفي مناصب شغل حساسة من اختصاص الرجل، والرجل هو الذي يعيل الأسرة فقط.

- تستفيد النساء بصفة ضئيلة من المواكبة في تنفيذ مشاريعهم الصغرى وتطوير قدراتهم (الدورات التدريبية، النوعية والتأطير)

- غياب ضعف تطبيق قوانين المساواة فيما يتعلق بالحصول على ملكية الأراضي و الماشية، وباقي موراد الانتاج لاسيما في الوسط الريفي.

- غياب الدراسات عن النساء الريفيات وحصولهن على الموارد والاعتماد على دراسات استقصائية تمثيلية وليس على إحصاءات أو دراسات استقصائية رسمية، لا تقيس المجهود الفلي الذي تبذله النساء.[1]

[1] مرجع سابق .صحيفة الواقع : " المرأة الريفية و الأهداف الانمائية الألفية" ص 120

خلاصة الفصل:

من خلال م عرضناه يمكن القول في الأخير، بأن ظروف النساء لم تتغير إلا قليلا منذ الاستقلال، والحقوق الممنوحة لها ليست في الواقع سوى واجبات، وقد بدأ الفهم الأفضل لقضية المرأة فهي مسؤولة فعلا ومشارتها مطلوبة، حيث أنها تلقى الترحيب والتشجيع وقد استطاعت أن تنال التحرر في كل المجالات (اقتصادية، سياسية، ثقافية...الخ) ولكن المرأة الريفية على وجه الخصوص مازالت تعاني التهميش ومازالت ضحية العادات والتقاليد التي فرضها عليها المجتمع.

الفصل الثاني:

واقع التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

مقدمة الفصل:

تعد التنمية الاقتصادية المحلية أحد الركائز الأساسية لمبادرة "مدن التغيير" وتهدف إلى تدعيم قدرات الادارات المحلية على تحسين الاقتصاديات المحلية وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل ولتحقيق هذا الهدف، وللقيام بعملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية، حيث يتم إعداد دليل للقرى والمدن اضافة الى المجتمعات حديثة العهد بالتنمية الاقتصادية المحلية فضلا عن تلك التي ترغب في دعم نموه اقتصادها المحلي، كما ويهدف هذا الدليل الى تزويد المحليات والمهنيين ورجال الأعمال والمجتمعات المحلية.[1]

ويتميز كل مجتمع بمجموعة فريدة من الظروف والأوضاع المحلية والتي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذا يعتمد عل كيفية تنفيذ وتصميم استراتيجيات للتنمية تراعي كل مجالات وأوضاع المجتمع من أجل بناء اقتصاد محلي قوي. حيث تعد الجزائر من بين الدول التي عانت عدة عقبات دفعت بالاقتصاد الجزائري نحو فترة من الركود كان لها تأثير قوي على المجتمع الجزائري ومسار تنميته بصفة خاصة. وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية، ولماذا وكيف يتم تحقيقها؟ وما هي أهم التحديات التي مرت بها؟[2].

[1] جوين سويتبرن، سبريا جوجا.التنمية الاقتصادية المحلية. دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها دراسات مشتركة عن مدن التغيير. البنك الدولي سبتمبر 2004.

[2] سعدون بوكوس: "الاقتصاد الجزائري": محاولتان من أجل التنمية (1962-1998-1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة،ط1.ص148

المبحث الأول: تنمية الاقتصاد المحلي مقاربة معرفية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية

توجد مفاهيم متنوعة قيلت عن في التنمية الاقتصادية، تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة، حيث تعتبر فقترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن تسمية عصر النهضة في العالم، حيث كان مفهوم التنمية قاصرا على النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي، وتراكم رأس المال عن طريق القيام بمشروعات صناعية. ومن هنا سوف نتطرق إلى مجموعة التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية، إذ يصعب إعطاء مفهوم واحد للتنمية باعتباره موضوعا ملما بمختلف الجوانب، ثم نحاول تقديم مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية المحلية: هي عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية، الثقافية والنظم السياسية الادارية جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.[1]

كما عرفها "فرانس بيرو"F.PERROUX على أنها التزايد المستمر في حجم الوحدة الاقتصادية البسيطة أو المركبة المتحققة في إطار التحولات البنيوية ويعني ذلك أن البنية الاقتصادية تعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني، أي مدى اعتماد بعضها على بعض اعتمادا "متبادلا" فيما يتعلق بالإنتاج والتصريف.[2]

[1] رمزي سلامة،" التنمية الاقتصادية"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر 1999،ص 89

[2] يوسفات علي:" اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايدية. تلمسان 2009م ص328

[3] نازك حامد الهاشمي "مجلة الاقتصاد العالمي الاسلامي التنمية الاقتصادية للمرأة وآفاق الاستثمار أفريل 2016.عدد47

هي مجموعة العمليات التي توحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية... للمجتمعات المحلية، وتمكينها في المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل.[1]

وقد ميز الاقتصاديون بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة الكمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغيير في هيكل الانتاج للاقتصاد القومي، أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى، مثل التغيير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه وتزيد نسبة السكان في الحضر بمعدل أكبر من نظيرها في الريف، وتدخل أساليب حديثة في مجال الانتاج ويزيد الاعتماد على النقود كوسيلة للتبادل بدلا من المقايضة، وتزداد نسبة الانتاج المسبوق بدلا من الإنتاج المعيشي، وهكذا غلا أن المفهوم الأساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط النصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت أصوات عديدة تعبر عن عدم الرفض من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على أساس مستوى الدخل.[2]

المبحث الثاني: التحديات التي مرت بها الجزائر في تنمية الاقتصاد المحلي:

تعد الجزائر من بين الدول التي عانت عدة عقبات تاريخية بداية من (1965-1989) وفي هذا المبحث نسلط الضوء على أهم التحديات و المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي تعرض إليها الاقتصاد الجزائري ، لذا ارتأينا غلى عرض الوضع الاقتصادي

في الجزائر ما بعد الاستقلال، حيث كان المجتمع الجزائري زراعيا أكثر من الصناعة (المحروقات).[1]

[1] نازك حامد الهاشمي "مجلة الاقتصاد العالمي الاسلامي التنمية الاقتصادية للمرأة وآفاق الاستثمار أفريل 2016.عدد47

[2] البرداغرود الياس بيصون: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. المجلد الرابع. البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم. ناشرن.ط1.2007.بيروت ص43

المطلب الأول: مرحلة تخطيط الاقتصاد الجزائري (1965-1989)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري أول بدايات عهد بالتخطيط الشامل سنة 1967، وذلك من خلال ما اتفق على تسميته من طرف الاقتصاديون الجزائريون بالتخطيط الثلاثي. إن القيادة السياسية التي تولت زمام الأمور بداية من 19 جوان 1965، كان هدفها إعادة الاعتبار لسلطة الدولة ووضع جهاز إداري فعال يكون قادرا على تسيير البرامج والخطط التي تضعها هذه القيادة، بغرض بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، وذلك فغن النموذج الاقتصادي الذي يراد بناءه يعطي اهمية قصوى لأجهزة أجهزة الدولة للتكفل بعملية التنمية، ويطرح ضرورة إنشاء قطاع عمومي صناعي قوي، باعتبار أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء هذا الاقتصاد وتحقيق أهدافه الرجوة.[2]

وكانت سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني ما بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من حصر الامكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة، وهنا ظهر نظامين في اقتصاد الجزائر هما:

- التسيير الذاتي للأملاك دون مالك و لاسيما منها المزارع.
- و الوحدات الصناعية التي تركها المعمرين.[3]

المطلب الثاني: مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية

إن الممارسات السلمية تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية. المحلية ببلورة استراتيجية لها. إن استراتيجية التنمية الاقتصادية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، وأن أي استراتيجية واسعة للتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تشكل إحدى المكونات لخطة استراتيجية واسعة النطاق للمجتمع

---

[1] الاقتصاد الجزائري في ظل الاستقلال الوطني والسيادة الجزائرية

[2] مرجع سابق. سعدون بوكوسص148

[3] أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2- 1993.ص21

المحلي والتقليدي، فإن الأفق الزمني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من أداء على المدى القصير والمتوسط والطويل.[1] وعملية التخطيط الاستراتيجي لها خمس (05) مراحل تتمثل فيما يلي:

1 - تنظيم الجهود:

لكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية فغنه يجب الموافقة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط على الترتيبات المؤسساتية و دور أصحاب المصالح، ويجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية في مجلس المدينة أو في أحد المنظمات التي تشارك في تنفيذ هذه الإستراتيجية ويتطلب نجاح هذه العملية بتظافر الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص، فضلا عن القطاعات غير الحكومية. وفي هذه المرحلة من عملية التخطيط يجب مراعاة خمس خطوات مهمة وهي كالآتي:

1 تحديد قائد فريق التنمية الاقتصادية المحلة وتكوين فريق من العاملين

2 تدشين نشاط أو حوار سياسي في المجلس المحلي.

3 تكوين شراكة مع مجموعة من أصحاب المصالح (شراكة بين القطاع العام والخاص)

4 دراسة الشكل التنظيمي الملائم والصالح لتطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية.[2]

القطاع العام	قطاع نشاطات الأعمال الخاصة	قطاع المنظمات الحكومية
• الحكومة المحلية بما فيها الادارات الفنية • حكومة المديرية و المحافظة • الهيئات و المصالح القطاعية	• الشركات الكبيرة • النقابات الحرفية • أصحاب المشروعات الخاصة ومتوسطة وأصغر حجم	• شخصيات قيادية في المجتمع • منظمات خدمات لأهالي المجتمعات المحلية • مؤسسات تعليمية محلية

[1] مرجع سابق. جوين سويتبرن، سبريا جوجا.ص14

[2] وحدة التنمية الاقتصادية المحلية: الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، واشنطن 2001ص6

[2] مرجع سابق. جوين سوينبرن .ص20

• قطاع الصحة • قطاع التعليم • قطاع النقل • هيئة وضع المخططات (التخطيط الحضري) • مؤسسات التعليم العالي والأبحاث • خدمات المرافق العامة.	• مطوري الأراضي والعقارات • البنوك وغيرها من المؤسسات المالية • غرف تجارية • وسائل نقل الأخبار • جماعات أخرى داعمة لنشاطات الأعمال • جماعات مهنية • خدمات المرافق العامة • مؤسسات تعليمية خاصة • مراكز الابحاث	• منظمات غير حكومية أهلية مثلا: جماعات تمثل: الأقليات والمكفوفين وغيرهم من السكان الحرومين • صالح ثقافية، فنية وتاريخية

المرحلة الثانية: إجراء تقييم

إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن بوضع الاستراتيجيات للمستقبل وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية ومهارات غيرها من المواد لتساعد في تحديد الاتجاه الاستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي، وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنظمة المحلية على المنافسة، فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة في جمع المعلومات، وهناك أدوات عديدة في ذلك تحليل (SWOT) ومؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة مثل نصيب الموقع وتحليل تحول النصيب، يمك استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.[1]

[1] مرجع سابق. وحدة التنمية الاقتصادية المحلية ص11

[2] http:// wwwbuc.org.uk/docs/cuidance not.pdf.

ومن المهم أيضا هو وجود معلومات يستفاد في مقارنة ما تتوفر للاجتماعات المجاورة من مواد ونشاطات للمنافسين الآخرين، اقليميين، وطنيين، دوليين، كما ينبغي أن ينظر التقييم في سلسلة عريضة من الفرص الاقتصادية التنموية في جميع القطاعات الرئيسية، فلا يجب أن تتقيد عملية التقييم بالضرورة بالتقسيمات الإدارية والحدود، فقد تتكون منطقة ما من منطقة حضرية وريفية.

ويتضمن التخطيط الاستراتيجي الفعال للتنمية الاقتصادية المحلية دراسة وتحليل حجم برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية الجاري تنفيذها بالفعل بالمنظمة.[2]

وهنا درسنا بعض القضايا المتعلقة بتقييم الاقتصاد المحلي:

أمثلة على القضايا المتعلقة بالاقتصاد المحلي	
نقاط القوة الأصول المحلية	معدلات الأجور التنافسية، قوة العمل الماهرة، المؤسسات التعليمية والبحثية، شبكة مواصلات جيدة، توافر الأمن، توافر شركات منتجة، القرب من مصادر المواد الخام أو المواد الطبيعية.
نقاط الضعف	زيادة حدة الفقر، تعقد الإجراءات التنظيمية

معوقات النمو	والإدارية المحلية، البنية الأساسية غير ملائمة، صعوبة الحصول على القروض، القضايا الخاصة بالصحة التي تؤثر على قوة العمل.
الفرص ظروف خارجية ملائمة	التطور التكنولوجي، ترتيبات التجارة الدولية الجديدة، التطورات السياسية، الاقتصاد الكلي، توسيع نطاق الأسواق، تطوير المطارات الاقليمية، بزوغ قوة عمل تتسم بالمهارة
التحديات اتجاهات خارجية غير مواتية	التطورات الديموغرافية، انخفاض حجم الأنشطة ذات الطابع الدولي، فقد الأسواق، ومن إغلاق المصانع المحلية، عدم استقرار أسعار الصرف، الأمر الذي منع تدفق الاستثمارات المحلية، هجرة السكان المتعلمين إلى مناطق أخرى (الهجرة إلى الخارج).

تستخدم عملية تقييم الاقتصاد المحلي في:[1]

- التعرف وتحديد الموارد الحكومية والخاصة وغير حكومية
- تجميع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الراهنة أو المعلومات الهامة الجديدة
- إنشاء نظم لإدارة البيانات لكي تستخدم مستقبلا في الرقابة و التقييم

لذلك فإن عملية التقييم يجب أن تأخذ في اعتبارها احتمالات النمو لنطاق واسع من فرص التنمية الاقتصادية المحلية في كافة القطاعات الرئيسي، حيث يتم تحديد مستوى وعمق البيانات التي يجب تجميعها من خلال سهولة الحصول عليها والموازنة المرصودة لذلك.

المرحلة الثالثة: إعداد استراتيجية

إن الهدف من إعداد تخطيط استراتيجي واسع النطاق لإحدى المدن هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية ويستلزم الأمر عند قيام

[1] مرجع سابق. جوين سويتبرن، سبريا جوجا.ص16

المختصين الفنيين في الحكومات المحلية، ومجموعات أصحاب المصالح الرئيسية بإعداد استراتيجية، تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية، وتتكون استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية النموذجية من عدد من المكونات.[1]

والجدول التالي يمثل خطوات إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية:

عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية	
الرؤية	–توضح اجتماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل المرجو للمستقبل
الأهداف	–تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادي
الأغراض	–وضع معايير للأداء فضلا عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل هدف، ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.
البرامج	مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الاقتصادية ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.
المشروعات وحفظ العمل	تنفيذ أجزاء محددة من البرامج، يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة، ويكون لها إطار زمني قابلة للقياس.

المرحلة الرابعة: تنفيذ الاستراتيجية

ما يسير التنفيذ للاستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة، وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة والموارد البشرية والدلالات المؤسساتية والاجراءات وبالتالي هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية الاقتصادية المحلية، وتبين خطة العمل تسلسل

[1] www.cued.org

هرمي من المهام، الأطراف المسؤولة عنها جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، اجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حدى، وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس فيما بينها على الموارد المتاحة.[1]

لذلك **فالخطة الأولى** لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلبية يعد أبا التخطيط لعملية التنفيذ، فبمجرد اختيار برامج ومشروعات تنمية الاقتصاد المحلي وبتقدم تنفيذ الاستراتيجية وفقا لخطة عامة للتنفيذ، والتي تتقدم بدورها وفقا لخطة عمل توضع لكل المشروعات على حدى، توضح خطة التنفيذ الأثار المترتبة على تنفيذ استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي من حيث الموازنة.

وهناك موضوعات رئيسية يجب مراعاتها أثناء تنفيذ الاستراتيجية[2]وهي:

- من يتحمل المسؤولية في كل مشروع أو برنامج؟
- ما هي الخطوات اللازمة اتخاذها لتحقيق الأهداف؟
- ما هي نظم وعمليات متابعة وتقييم الأداء؟
- ما هي المهارات الجديدة اللازمة لتنفيذ البرنامج أو المشروع؟

الخطوة الثاني: هي إعداد خطة عمل لكل مشروع على حدى بعد اختيار المشروع وإتمام ترتيب الأولويات يكون من الضروري وضع تفصيل للأعمال المطلوب القيام بها لتنفيذ كل

[1]http:// wwwled priner- Arabic1. PDF p20

مشروع، وهو ما ينبغي ان يوفر خطة عمل لتشغيل كل مشروع، وينبغي أن تتضمن كل خطة على:

- أهداف المشروع- مدخلات المشروع- قائمة الأعمال- مخرجات المشروع- نتائج المشروع- أثار المشروع- إدارة المشروع.

الخطوة الثالثة: بناء إطار مؤسسي لتنفيذ ومتابعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، فمن الأمور التي تنفذ وتتابع التنمية في خلق روابط رسمية وغير رسمية بين كل أصحاب المصالح الرئيسية والحفاظ على هذه الروابط، كما أن خلق الثقة بين الشركاء يساعد في عملية إدارة التوقعات والمصالح المتباينة، ولا يمكن أن يكون تنفيذ الاستراتيجية بنفس درجة وضوح الاستراتيجية بنفس درجة وضوح الاستراتيجية نفسها، فغالبا ما يستغرق التنفيذ وقتا أطول من المتوقع أو يتطلب الحفاظ المستمر على الإطار المؤسسي، أو المتابعة المستمرة للاحتياجات، مع كل مشروع يجري تنفيذه، كما ينبغي أن تتم مراجعته من أجل التعرف على أفضل ما يكن عمله للحفاظ على تقدم المشروع في بيئة سريعة.

الخطوة الرابعة: التأكد من توافر المدخلات اللازمة

فمن الضروري عند تنفيذ الاستراتيجية التأكد من أن المدخلات المطلوبة متاحة قبل بدء التنفيذ وفي المكان المتفق عليه، وكذا الالتزام بتوفير الموارد، ومهلة زمنية، ودعم سياسي.

الخطوة الخامسة: تنفيذ المهام الواردة في خطة المشروع

فمن الضروري التأكد من أن كل الشركاء الرئيسين لازالوا موجودين لدعم المشروع وقبل البدء في تنفيذه ويجب أن تكون هناك مراجعة مستمرة للتأكد من أن المشروع يحقق أهدافه المنصوص عليها.[1]

المرحلة الخامسة: مراجعة الاستراتيجية

على الرغم من أن استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عادة ما يتم إعدادها لفترة تتراوح ما بين 03 إلى 08 سنوات، فإن الاستراتيجية ينبغي مراجعتها سنويا لكي يمكن تعديلها لتوائم مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية، كما يتم اجراء مراجعة أوسع نطاقا كل 03 سنوات غير أن تنفيذ الاستراتيجية يجب أن يخضع لتقييم سنوي دقيق، وهذه المراجعة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، كما يجب أن تتضمن مؤشرات متفق عليها لمتابعة وتقييم الاقتصاد المحلي.[2]

كما يجب أن تشمل المراجعة كلما أمكن ذلك المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار.

وعلى الرغم من أن تنمية الاقتصاد المحلي هي نظام حديث نسبيا إلا أنه يوجد العديد من الأمثلة على الممارسات الغير سلمية التي يمكن إلقاء الضوء عليها لتوضيح إلى أي مدى تحدث هذه الأخطاء مثل:

-قلة الالتزام من قبل المسؤولين

-ضعف مستوى التفكير الاستراتيجي

[1] http://www led-primer- arabic1.pdf p20

[2] http://www.local-pi-library.gov.uk.economic regenration.shtnl.p.13-14

-عدم ملائمة التمويل والبحوث والمتابعة والتقييم

لذلك وجب مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية بصورة دورية للوقوف على كل التغيرات التي تحدث، وعادة ما تتم هذه مراجعة استرشاد بخطة المتابعة والتقييم التي تحدد الاجراءات والمؤشرات التي تستخدم، ويجب أن يشارك في عملية المراجعة كل من الغدارة المحلية، ولجنة التوجيه للمشاركة في تقييم عمليتي تنفيذ إعداد الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية المحلية

للتنمية الاقتصادية المحلية أهداف عديدة ومتنوعة تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي، وقد تتمايز هذه الأهداف من مجتمع لآخر حسب احتياجات الأفراد ومتطلباتهم وحسب بيئتهم المعيشية، وتتضح أبرز الأهداف فيما يلي:

1 - **زيادة الدخل القومي** : تعتبر زيادة الدخل القومي أولى أهداف التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد الى القيام بالتنمية، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد الى القيام بالنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشية والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها، ولا سبيل للقضاء على الفقراء وانخفاض مستوى المعيشة

وتحاشي المشكلة السكانية الا بزيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، فكلما توفرت أموال وكفاءات أكثر مكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي.[1]

كما تكتسي التنمية الاقتصادية المحلية أهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي، حيث تعد أحد ركائز التقدم، فالدول النامية مثلا تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة تتطلب من تقسي العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية الشاملة ككل، فالتنمية الاقتصادية بصفة عامة ينظر اليها كدراسة تجريبية لأحوال مجتمعاتنا تهدف إلى التعرف على جوانب المجتمع المحلي، ومشكلاته وحجم امكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات.

2 – **رفع مستوى المعيشة:** إن رفع مستوى المعيشة لم يعد مسؤولية الفرد وحده بل أصبح من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فالتنمية الاقتصادية المحلية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فقط بل هي وسيلة لرفع مستوى معيشة هذه الدولة أيضا، ففي معظم الأحيان نلاحظ سيطرة فئة معينة بين السكان على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع تعديلا عادلا بين فئات المجتمع، حيث كلما نقص في الدخل انخفض المستوى المعيشي، ويقاس مستوى المعيشي بمؤشرات مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات واشباع حاجياتهم المختلفة وتقاس قدرة الفرد على

[1] علي الشرفات:" التنمية الاقتصادية في الوطن العربي" دار جليس. عمان 2010 ص11

الإشباع بمستوى الدخل، فكلما كان متوسط الدخل للفرد مرتفع كان هناك ارتفاع للمستوى المعيشي.[1]

لذلك فإن هدف التنمية الاقتصادية التنمية المحلية اشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم وذلك من خلال تسخير جميع الموارد والامكانيات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته، وكذلك السعي لإزالة الفوارق الاجتماعية للوصول بالفرد إلى أرقى المستويات.[2]

3 – تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر التفاوت في توزيع الدخل هدف من الاهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، فكما تعاني الدولة انخفاض الدخل القومي، وكذا انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني ايضا م اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة بينما يعاني أغلبية السكان م الفقر والحرمان مما يولد لدى الأفراد سوء وازدراء من الدولة، وكذا حالتهم الاجتماعية بسبب تدني المستوى المعيشي والصحي وكذا التعليمي، وهذا التفاوت بسبب مساوئ مثل عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية ويؤدي هذا الى نشوء طبقات مما يؤدي غلى هدر الموارد الاقتصادية لدى الدولة. ويعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر مما اقتصادي والسبب هو نشوء طبقتين طبقة غنية لديها الضعف الحدي للاستهلاك، وطبقة فقير لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حوبي عريفات : " مفاهيم أساسيات في علم الاجتماع الكلي"، دار وائل للطباعة والنشر. ط1.عمان 1999.ص56

[2] فريدة كافي، زكية أكلي– التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق .ص97

تدخر، وهذا يؤدي الى ضعف الجهاز الانتاجي بعد فترة معينة وبالتالي تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل هذا التفاوت عن طريق الاستثمار بهذه الأموال بدل اكتنازها.

تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي المحلي:

وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغير طبعه التقليدي وإحداث عدالة بين الهياكل الاقتصادية سوآءا الزراعية أو الصناعية حيث تحقق البلاد دوما انعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة ففي البلاد الذي يغلب عليها الطابع الصناعي أو الزراعي والذي يؤثر تأثيرا كبيرا على البنى الاقتصادية، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي مما يجعل البلاد تتعرض لكثير من التقلبات بسببه نتيجة لتقلب الأسعار والإنتاج فمثلا الجزائر تعتمد و بشكل كبير على قطاع المحروقات في الدخل القومي، فالاعتماد على هذا الأخير أدى إلى ضعف الانتاج في باقي القطاعات الاخرى والاتجاه للاستيراد مع قلة الانتاج أو ما يسمى بالمرض الهولندي[1] .

وعليه نرى بأن أول هدف هو التخفيف من هذا الاعتماد بدعم القطاعات الأخرى لأنه غذا حدث أن جاء الانتاج وفيرا وارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية حدث في البلاد موجة من الانعاش الاقتصادي والعكس صحيح، فإذا تدهور سعرها في الأسواق العالمية أدى ذلك إلى الكساد والبطالة، وكذا دخول البلاد حالة من التقشف لذلك وجب أن ترتكز الدولة على جميع القطاعات وذلك وفق خطو واضحة المعالم للاستثمار والنمو في هذه القطاعات، وكذا تحقيق تطور اقتصادي شامل ويكون هناك تعديل في الهيكل الاقتصادي.[2]

سلم ماسلو الهرمي للاحتياجات[2]

[1] مربيعي سوسن:" التنمية البشرية في الجزائر – وافق وأفاق"– مذكرة ماجيستر في علوم التسيير 2013–ص13

[2] محمد فرحي، محمد قويدري:" تخطيط التنمية كوسيلة للأداء المتميز والادارة الفعالة للاقتصاد الجزائري– جامعة الاغواط

[2]http///OR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI

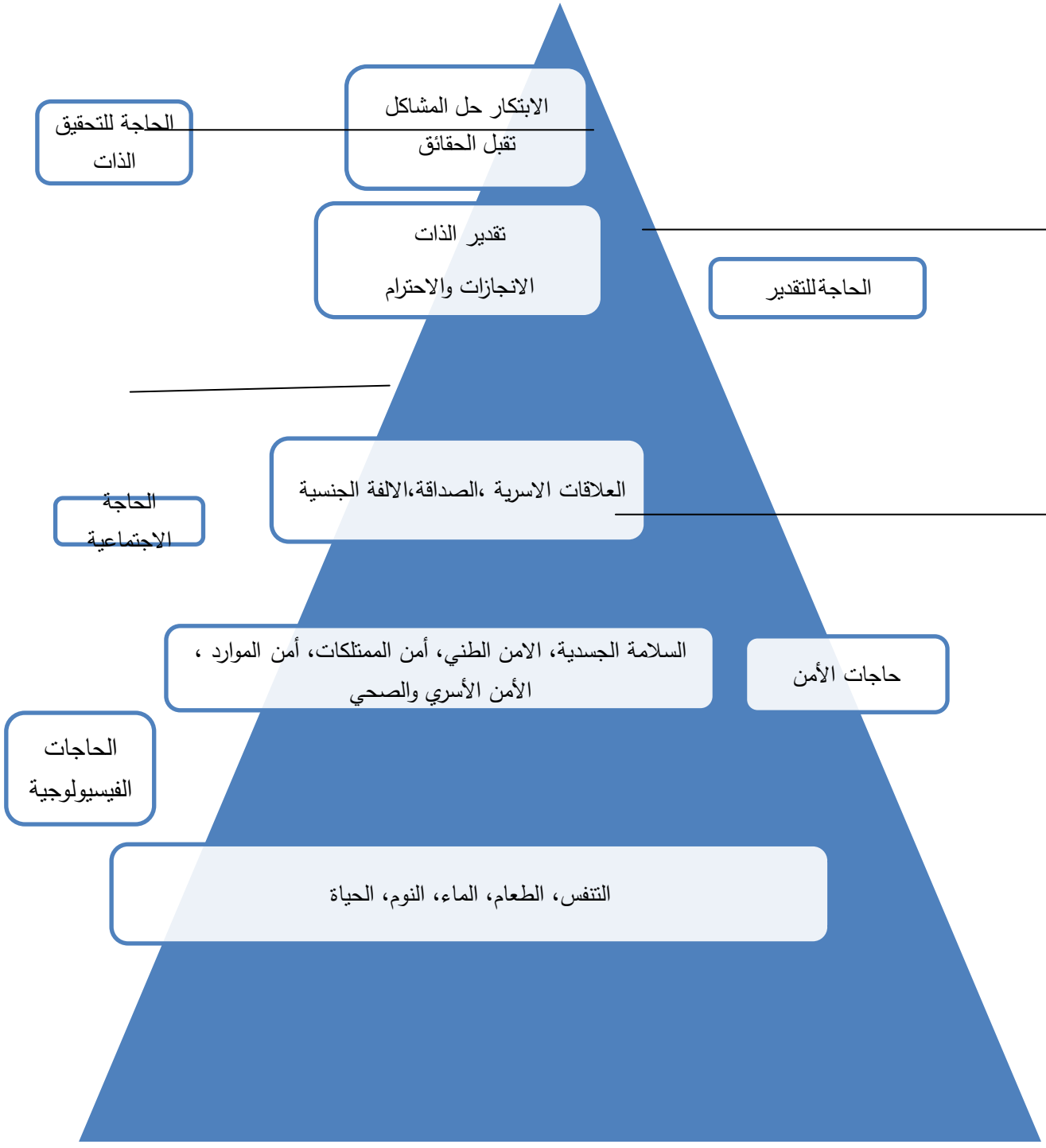

وفي هذا الصدد أستنتج لويسLEWIS من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثورة، ولكنها الزيادة في

نطلق الاختبار البشري، بمعنى أن الحرية المتعددة منها السياسية وتشمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة والمساواة.

إنشاء دواوين وطنية سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز أو دوان الحبوب، وكذا الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات.

المبحث الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: مرحلة التخطيط

لقد باشرت الجزائر بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والأهداف الدقيقة ما يلي:

1- المخطط الثلاثي

ويسمى أيضا بالمرحلة الثلاثية بين 1967 و1969، وهذه المرحلة قد رأت ميلاد العديد من الشركات الوطنية منها: الشركة الوطني للبحث المنجمي، الشركة الوطنية للبناءات المعدنية، الشركة الوطنية لمواد البناء، الشركة الوطنية للصناعة النسيج....الخ.[1]

-أما القطاع الفلاحي فمن أجل تطويره، ارتأت الدولة أن تدرس الآلات الفلاحية، وتستثمر فيها ثل: الجرارات، المحركات، أدوات اليد (الفؤوس، المعاول...) وكذا عتاد معالجة النباتات، عتاد الحصاد، عتاد الري، عتاد النقل العربات، الشاحنات...) أما مجال النقل، فقد حاولت الجزائر أن تقوم ببعض المحاولات في تركيب السيارات، أو الشاحنات، مكا أدت

محمد فرحي، محمد قويدري:" تخطيط التنمية كوسيلة للأداء المتميز والادارة الفعالة للاقتصاد الجزائري- جامعة الاغواط.

الدراسة إلى امكانية تصنيع بعض عتاد النقل، كالسكك الجديدة والاحتياجات الشركات المنجمية.[1]

-وقد كان من أهداف المخطط الثلاثي وهي تسليط الضوء على هوية الفرد الجزائري والمجتمع منها التعريب داخل الإدارة وخصوصا في سلك التربية والتعليم مع تعزيزه بمنشآت جديدة والدعوة إلى

إلى التعليم بمجانية وإجباريته وذلك لمحاربة الأمية وكمظهر من مظاهر تحسين المستوى المعيشي، كما الاهتمام المباشر بالزراعة باعتبارها القطاع المنتج الأول ثم قطاع المحروقات، وكذا كحامولة الصعود بالخدمات العامة كالتهيئة العمرانية، والنقل، والحماية...الخ ولكنه كان مخطط يفتقر إلى جوهر التخطيط و التمويل.

2-المخطط الرباعي: وقد كان في هذه المرحلة مخططين هما:

ا- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** وكان هدفها القضاء الجذري على البطالة والنقص في التشغيل بواسطة التصنيع الحقيقي، وأن النمو الإجمالي السنوي لقول العمال لقوى العمال يجب أن تساوي مناصب الشغل الجديدة التي تحدث سنويا عن طريق تطوير الصناعات وكل ما له علاقة بالتصنيع في المدن. حيث يكون

[1] المخططات الوطنية (1967-1989)، وزارة التخطيط سابقا. تقارير انجاز المخططات ص40
Ministér des finances (le soutien de 1 état au développement humain en Algérie
[2] سفير ناجي: ترجمة الأزهر"بوغنبور" محاولات في التحليل الاجتماعي.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر .دط.د س.ص297-310

هنا للسياسة الإدماج بعد مزدوج بحيث أنها ترمي غلى توفير ما يستحقه الاقتصاد من أجل دعم الإنتاج وكذا القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي.[1]

ب- **المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977):** هذا المخطط أكثر شمولية للمسائل التشغيل، وبالتالي فهو الهدف الأول والسياسي للسياسة التنمية المحلية، التي تقوم بها البلاد، وهذا الهدف يشكل الركيزة المحورية للسياسة الاجتماعية لأن الشغل يبقى العامل الحاسم، من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان.

ويلح المخطط نفسه على أهمية الدور الموجه للصناعة في هذا الإطار، حيث يؤكد على حقيقة أن إحداث مناصب الشغل عن طريق تنمية النتاج الصناعي، فيشكل فعلا أحد العناصر الجديدة لسياس الشغل في هذه المرحلة أيضا الصناعات التكاملية و الاستهلاكية، وضمان القضاء في نفس الوقت على البطالة ونقص مناصب الشغل كما، كما قد عرف المخطط إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى التي تستهدف توفير التجهيزات الضرورية العديد من النشاطات الاقتصادية، كذلك الخاصة بصنع عتاد الأشغال العمومية والسيارات الخاصة، والشاحنات والمحركات، وكذا العتاد الفلاحي، تحويل المعادن...الخ.

3-المخطط الخماسي: وقد قسم إلى مرحلتين هما:

[1] مرجع سابق. سفير ناجي.ص310

ا- المخطط الخماسي الأول:(1980 -1984)

وتسمح هذه المرحلة من تنضيح عدد معين من الملفات قصد الوصول إلى تحديد سياسيات مضبوطة ومفصلة. فيما يتعلق بالصناعة، الأشغال العمومية والصناعات الثقيلة والتجهيزات والاستشارات الميكانيكية، الكهرباء، العتاد الفلاحي، الوسائل المادية والبشرية والانجازات الاقتصادية والاجتماعية، وكان هدفه إعادة التوازن الاقتصادي.

كما حظيت هذه الفترة بقفزة نوعية في المجال الاجتماعي، خاصة التربية والتعليم والصحة والتشغيل، وكذا مواصلة سياسة التشغيل وإعادة تطوير مستوى التأهيل، واتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة.[1]

ب- المخطط الخماسي الثاني:(1985 – 1989) الاصلاحات الاقتصادية الذاتية المستعجلة

لم يكن يختلف كثيرا عن المخطط الخماسي الأول، وهنا لقي الاقتصاد الوطني ضربة قاسية بحيث هوت أسعار البترول وتراجعت إيرادات ميزانية الدولة، خاصة بعد الصدمة البترولية سنة 1986، مما أدى هذا العجز في تمويل المشاريع المدرجة، وهنا كان رد فعل صناع القرار في الجزائر هو الذهاب نحو إصلاح ذاتي شامل لكل القطاعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومن الاجراءات المتخذة هي: استقلالية المؤسسات التي كان هدفها:

-حصول فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية والنتائج.

---

[1] مرجع سابق سفير ناجي.ص 312

2 أحمد شريفي: "تجربة التنمية المحلية في الجزائر". مجلة العلوم الانسانية .2009.عدد44

-التخلص من القيود البيروقراطية و الوصاية الإدارية.

-التخلي عن مبدأ تدخل الدولة.[2]

ونتطرق هنا إلى جدولين يوضحان توزيع استثمارات المخططات الوطنية ونصيب برنامج التنمية المحلية منها من 1967 حتى 1989، أي من المخطط الثلاثي إلى المخطط الخماسي الثاني. ثم تليها قراءة الجدول.

الجدول (1): توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967 – 1989م)[1]

البيان	المخطط الثلاثي		الرباعي الأول		الرباعي الثاني		الخماسي الأول		الخماسي الثاني	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
القطاع المنتج	**07.02**	**77.40**	**17.34**	**82.48**	**74.72**	**58.72**	**212.21**	**46.21**	**253.22**	**46.03**
قطاع الخدمات	00.46	05.07	07.87	06.73	10.50	09.52	37.82	08.23	270.05	07.39
القطاع الاقتصادي والاجتماعي	01.58	17.43	08.54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	327.05	43.40
المجموع	0926	100	27.75	100	110.22	100	459.27	100	550	100

المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق ما بعد1990:

[1] وزارة التخطيط: تقارير انجاز المخططات 1967-1989)ص42.

بدأت عملية التحويل نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي اعترفها جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية والتي بموجبها باشرت السلطات الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والادارية وتمثلت في:

-اعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية

-اعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية.

-صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.[1]

وهنا دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الاصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميزت هذه المرحلة بأزمة عميقة، وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدماتية في الأرياف، والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي .اتجاه المدن الكبرى مما أدى إلى مشكل الاكتظاظ، وكذا تدهور محيطها البيئي، وإطارها العمراني.[2]

وقد قامت الجزائر في هذا الصدد لتجاوز هذه الأزمات عقد عدة اتفاقيات[3]، كانت أولها أتفاق STAND BY مع صندوق النقد الدولي، ولذلك من أجل قروض مالية، ومع بداية السداسي الأول لسنة 1990 ظهرت إ دارة التفاوض حول اتفاق ثاني لكن أزمة الخليج أوقفت مبادرة السلطات الجزائرية بشأن هذا الاتفاق نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، أي امام الاصلاحات دون الحاجة للصندوق النقد الدولي ولكن النتائج كانت مخيبة للأمل، اذ أن اسعار البترول لم تعرف تغيرات طفيفة فعادت السلطات الى إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي بداية 1991م.

[1] Ahmed benbitour. Léscprience algerienne de developpement(1962-1992) algerie ISGP ed.1993 p14

[2]-عبد الله بن عودة:" التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية" مركز دراسات الوحدة العربية ص1997 ص359

[3]-عبد الله بلوناس:" الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز الأهداف السياسية" .دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2005/2004 ص94

الاتفاق الثاني: اتفاق استعداد الائتماني 03 جوان 1991:

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين لجأت الحكومة الجزائرية الى صندوق النقد الدولي من جديد لطلب المساعدة من أجل فك الضائقة المالية التي كانت تتخبط فيها ونم توقيع اتفاق ثاني 03 جوان 1991، وقد تحصلت بموجبه على قرض مقداره 400 دولار من FMI كما أبرمت في نفس الوقت اتفاق مع البنك الدولي، تحصلت بموجبه على قرض تصحيح قدر بـ350 مليون دولار، يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. وجاء هذا الاتفاق ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات وقد تضمن عدة شروط نذكر منها:

-تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

-إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية والمالية على أساس قواعد السوق، ومؤشر الربحية الاقتصادي والمالية.

-تخفيض قيمة العملة الوطنية

-تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها نهاية 1991

-اصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط[1].

إن الضغوطات الداخلية والخارجية ومع الضعف الذي أصاب أركان الدولة، كان ليس من السهل الانتقال أو بصفة جذرية من اقتصاد اشتراكي موجب دام أكثر من عشرتين

[1] موسى رحماني، عاشور فلة: السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة ص65

إلى اقتصاد مغاير ومناقض تماما للأول في قواعد عمله. ومن هنا بات أمام صانعي القرار في الجزائر تجاوز الأزمة وهذا من خلال السياسات والبرامج التي رصدها أصحاب القرار وهي:

-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جديد حول التجميع في شكل شركات قابضة.

-تنظيم السوق المالي (النظام المالي) من خلال انشاء بورصة مالية للقيم المنقولة.

-تحديد النموذج الذي تم على أساس التنمية المحلية.

-تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية

-إيجاد ألياف ميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق(إعادة الهيكلة)[1]

واتخذن هذه الاجراءات لتثبيت الاجراءات الاقتصاد الوطني، وقد نجح نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي مثال:

-انخفاض في عجز الميزانية 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.

-انخفاض معدل التضخم إلى 38.5% .

-تحسين إحتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.

-حل 88 مؤسسة عمومية، وكذا إنشاء الصندوق الوطني للتّأمين على البطالة ...الخ

ولكن رغم ذلك لم تكن النتائج كما توقعت السلطة الجزائرية أنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، ولذلك لجأت هنا إلى برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

[1] -مرجع سابق موسى رحماني. ص66.

(1995-1998)[1] وكان الهدف منه احداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وقد حققت نتائج ملحوظة مثل:

-التخفيض في نسبة التضخم إلى 10.3%

-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وكذا تحرير الأسعار.

-الشروع في الخوصصة.

وكذا تم تحقيق معدل النمو 3.9% و 4% و 4.5 %خلال سنوات متتالية 1995 و 1969و 1997.

-تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج.

-تقليص المديونية من 82% إلى 24%.

لقد حققت عملية الاصلاح الاقتصادي معدلات نمو مرتفعة على ضوء الأهداف المسطرة ولكن بدرجة نسبية، وكذا قد تم إهمال الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى28% سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها. وكذلك انتشار الرشوة على نطاق كبير وكذا العجز في الجانب الاجتماعي للكثرة المشاكل المادية...الخ.

المطلب الثالث: مرحلة الانعاش الاقتصادي:

من 2001 إلى يومنا هذا وتعد أهم مرحلة في عملية التمية في الجزائر عرفت عذه المرحلة صعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة غلى الحكم في الجزائر و ما صاحب ذلك من تغيرات كبيرة عرفتها الجزائر، وجملة من البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي فقد تميز الوضع بمواصلة استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين النمو الاقتصادي والتي تجلت في سوق العمل في انخفاض محسوب لمستوى البطالة، وبغرض اضفاء الحيوية على النمو بادرت السلطات العمومية خلال هذه الفترة الى اعادة برنامج دعم النمة الاقتصادي، استهدفت اعادة تأهيل المنشآت القاعدية ودعم الفلاحة، والتنمية القروية، مكا زادت القيم المضافة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات.[1]

وقد شهدت هذه الفترة التحسن المستمر في أسعار البترول، مما منك من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى من خلال سياسة تنموية تمثلت في المخططات التالية:

ا- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من (2001-20014):

في إطار بداية الفية جديدة استهلت الحكومة الجزائرية هذا القرن ببرنامج اعتبرته الجزائر نقطة تحول في مسيرتها التنموية، وخاصة بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته في سوق النفط العالمي وهذا البرنامج أطلق عليه اسم برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي

[1] نجية صالحي، فتيحة مخناش، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها، وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار، النمو الاقتصادي 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف،2015 ص3

يعبر عن الاتفاق العام لاتجاه الكينزي وقد خصصت الحكومة الجزائرية لإنجاز هذا البرنامج 525 مليار دينار والتي تهدف من خلاله الى تعزيز الطلب الكلي في تدعيم النشاطات المنتجة، وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسسات الانتاجية، وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية.[1]

1 - مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) :

بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر الى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الانتاج المحلية وانعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من ان تكون المصدر الرئيسي للثورة، حيث ارتكز برنامج الانعاش على:

-اعادة تنشيط الجهاز الانتاجي الذي يعد أساس انتاج الثروات.

-تطهير محيط المؤسسة واعادة تنشيطها

-سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.[2]

2 - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

في هذا الصدد تم تخصيص مبلغ 4202.2 مليار دينار جزائري من أجل البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)، يمثل الجدول التالي توزيع المبلغ:[2]

القطاعات	المبلغ بالملايير د.ج	النسبة %
1 - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها:	1908.5	45.42

مشري محمد الناصر: مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية العدد الحالي1 ،2019 ،ص 120 .

2 - خاطر طارق وآخرون: مداخلة بعنوان: دور برنامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائر

[2] http:// WWW. premier ministre.gov.dz/ arabe/ media/PDF/2015

السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الشرب، الثقافة، الشباب والرياضة، ايصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفاز، انشاء منشآت للعبادة، عملية تهيئة الاقليم، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا		
2-برامج دعم التنمية الاقتصادية منها: قطاع التنمية الريفية الفلاحية، الصناعة والصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية.	337.2	08.02
3-برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، قطاع تهيئة الاقليم	17031	40.52
4-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: العدالة الداخلية- المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى	203.9	04.85
5-برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.00	1.19
6-مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202.71	100

2 - **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)**[1]: يمثل برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار دينار جزائر، ويشمل جزأين الاول: برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بملغ 9680 مليار دينار جزائري، وبرنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

جدول يشمل التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)[1]

القطاعات	المبلغ بالملايير د.ج	النسبة%
1-المحور المتعلق بالتمية البشرية: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهني، الصحة، السكن، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينة للثقافة والاتصال	10122	49.59
2-المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية: الأشغال العمومية، النقل تهيئة الاقليم والبيئة	6448	31.59
3-المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية: الجماعات المحلية، الأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	08.16
4-المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وانشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط.	1566	07.67

[1] مرجع سابق.خاطر طارق.ص6

5-المحور المتعلق بمكافحة البطالة: دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	01.76
6-المحور المتعلق بالبحث العلمية والتكنولوجيات الجديدة للإتصال: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة للتعميم الاعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، إقامة العلم الالكتروني.	250	01.22
6-مجوع البرنامج الخماسي من 2010-2014	20412	100

خاتمة الفصل:

نستنتج أن عملية التنمية لا تقتصر على الامتداد ببعض الاسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني، إنما الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هه الاسهامات ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يملك الوصول إلى تنمية شاملة، وهذا ما فرض على الدول التدخل في كافة المجالات ووضع استراتيجيات من شأنها النهوض بالتنمية، دولة متطورة اقتصاديا أي بمعنى دولة قوية وتحقيق التنمية الاقتصادية أي تحقيق التنمية في جميع المجالات (الاجتماعية، السياسية، الثقافية...) ولكن الدول النامية الى يومنا هذا لا تحقق تنمية بسبب التخلف لأن التنمية تتضمن تغيرات جذرية في كل الهياكل.

الفصل الثالث:

دراسة حالة لشركة

مزرعة النجوم

F.STAR بالعبادية

لولاية عين الدفلى

مقدمة الفصل

يعتبر هذا الفصل هو الركيزة الاساسية للدراسة، لأنه يعالج موضوع المذكرة ميدانيا، أي تطبيقا الجانب النظري في الميدان داخل مؤسسة من اختياري، فاذا كانت هناك تطابق للميداني مع النظري فالدراسة ناجحة، ثم تأتي الدراسة الأساسية والتي قمنا بها بالتحقق من الفرضيات والاجابة عن سؤال الانطلاق والاشكالية الرئيسية.

- تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاحصائي للتوصل الى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- حيث تعتمد كل دراسة على منهج أو عدة مناهج تعين الباحث في جمع المعلومات المطلوبة "والمنهج هو الطريق أو السبيل الذي يسلكه الباحث للوصول الى الحقائق العلمية والنتائج التي يريدها.

وبما أن موضوع دراستي يتناول دور المرأة الريفية الجزائرية في تنمية الاقتصاد المحلي" فإنه يصنف ضمن الدراسات الوصفية.

حيث تناول هذا الفصل للمنهج المتبع وعينة الدراسة و كذا أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها و تطويرها.

حيث تم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال متابعة مختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، ومدى تكيف عينة الدراسة مع هذه المؤسسة.

التعريف بمكان الدراسة:

تعريف الشركة:

ش.ذ.م.م أ ف ستار وهذا اختراص لـ شركة ذات مسؤولية محدودة .مزرعة النجوم

عنوان المؤسسة: 13 شارع حسيبة بن بوعلي العطاف44000

القانون الخاص بالمؤسسة:

- البدلة الخاصة

-حضور الوقت المحدد 08:00 سا- 16:00سا

-عدد العاملات 11

-عدد العمال 17

-مؤسسة خاصة

-تاريخ الإنشاء: 2006/10/08

Gérant : docteur vétérinaire Maliani M'hamed (AVN : 87006)

Site production œuf : chkalil

Site Aliment bétail :BirNhass.El Attef

Capital social : 10 000 000 DA

N'agrémente : 44150449

Subtotale : 25.050m^2 dont bâtie : 5.423 m_2

Capacité de production : 150 000 000 œuf/ an

600 000 poulettes démarrées/ an

30 000 tonnes aliment bétail/ an

Début de réalisation du projet : Aout 2007

Début d article : avril 2008

Activités principales : production d'œuf rais

Fabrication d'aliment bétail

U.PP.D (unité de production poulettes démarrées)

Activités principales :

Transformation des fient en engrais (compost)

Transformation d'œufs en œufs liquidés et œufs en poudre.

Site D'Activités :

- Pondues chekalil – Al Abadia
- U.A.B Bir N'Hass-Al Attef
- U.P.D Chkaknia – AC Al Abadia

Capacité de production actuelle :

ŒUFS Frais : 450.000 Œufs /jour soit : 88 million Œufs

Aliment bétail : 60tonnes /jours soit : 210 000 tonnes/ an

Emploi actuel :

- Encadrement :16
- Personnel : 67
- En projet : 42
- Cout du projet actuel : 950 000 000 DA
- Investissement : 03%
- Crédit bancaire (BADR)

جدولة البيانات و تحليلها:

جدول رقم 01: ماهوعدد سنوات عملك في المؤسسة؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
1 – 5 سنوات	08	72
10 – 15	03	27

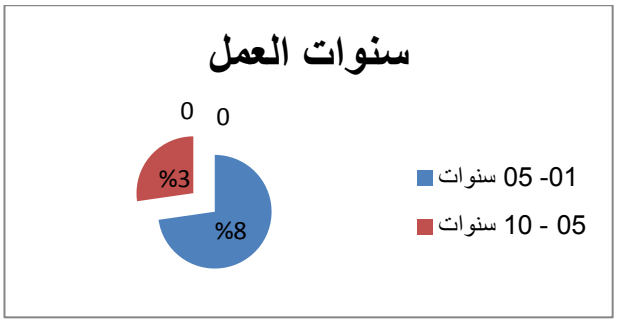

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ان مدة العمل داخل المؤسسة لأغلبية العاملات كانت من خمسة سنوات فأقل كما نلاحظ أن هناك عاملات بلغت مدة عملها في المؤسسة من 5 سنوات الى سبعة سنوات.

جدول رقم 02: أين تقيم عينات الدراسة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الريف	10	%90
المدينة	01	%10

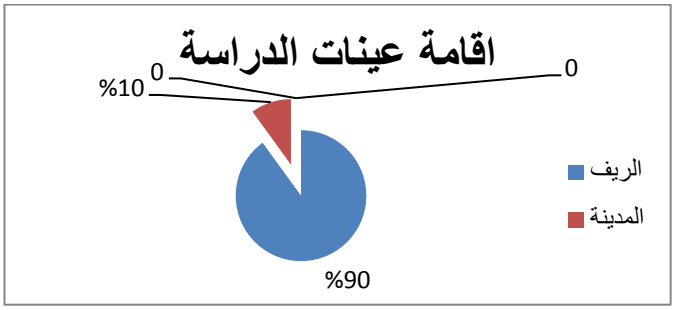

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن مكان اقامة العاملات هو في الريف بنسبة كبيرة في المدينة وهذا يدل على وعي المرأة الريفية لمفهوم التنمية وحبها للتطور والعمل.

جدول رقم 03: نسبة أعمار المبحوثات

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
25 - 20	01	%09
30 -25	03	%27
35-30	02	%18
40- 35	02	%18
45 -40	03	%27

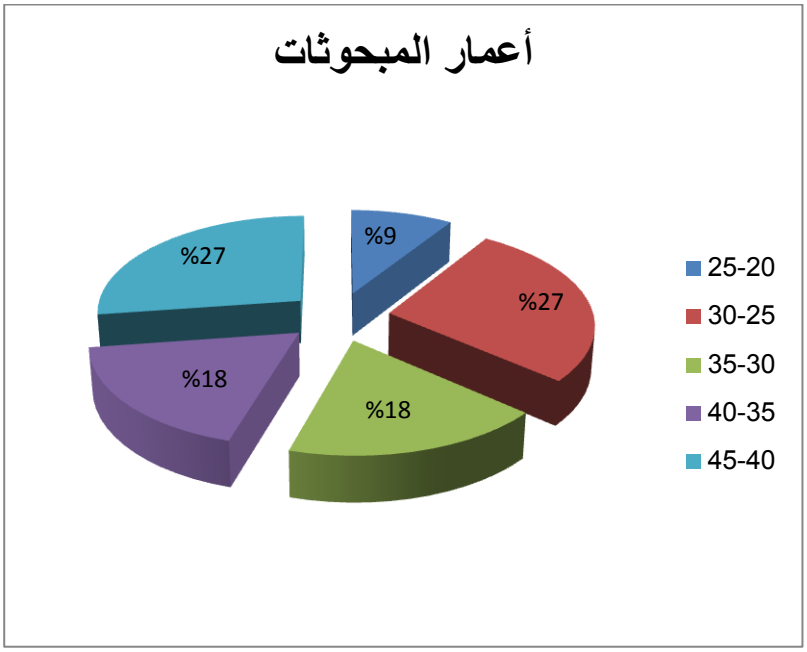

من يتضح لنان هناك ا من خلال الجدول رقم 03 أنه هناك ارتفاع في مشاركة النساء في التنمية الاقتصادية من سن 25 غلى 45 سنة، حيث في هذه الفترة تسعى وتبحث المرأة عن العمل بشكل أكثر عكس الفئات التي تكون تحت سن 25.

جدول رقم 04: نسبة التمهين

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	04	36
لا	07	27

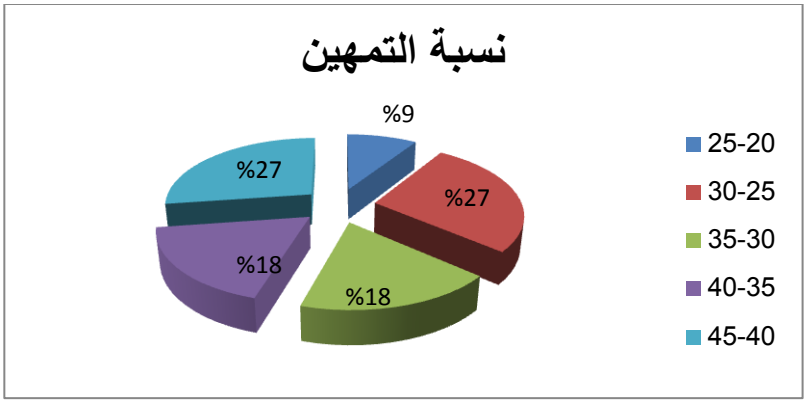

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن هناك نسبة أقل للحاصلات على شهادة التكوين المهني، فرغم نقص الوعي إلا ان المرأة تبحث وتعمل من أجل اكتساب المهارات والخبرات

في كافة المجالات وتسعى لذلك رغم حرمانهن من الدراسة في سن مبكرة لم يمنعهن ذلك من اكتساب تكوين ومهارات.

جدول رقم 05: التعليم

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
أمية	02	18
ابتدائي	04	36
متوسط	03	27
ثانوي	02	18
جامعي	00	00

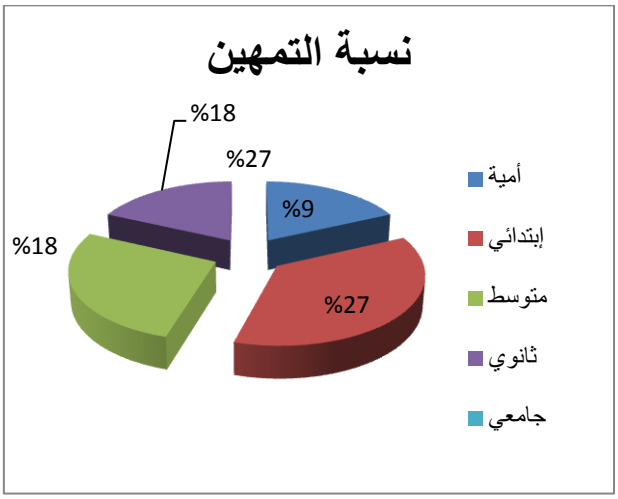

نلاحظ من خلال الجدول 05 أن أكبر نسبة من العاملات توقفن عن الدراسة في الابتدائية بنسبة أقل في المتوسط، أما في الثانوي 27% ونسبت الأمية بلغت 18%مما يدل على أن أغلب العاملات توقفن عن مزاولة الدراسة في سن مبكرة.

جدول رقم 06: المكان المفضل للمرأة في العمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
داخل المنزل	02	%18
خارج المنزل	09	%81

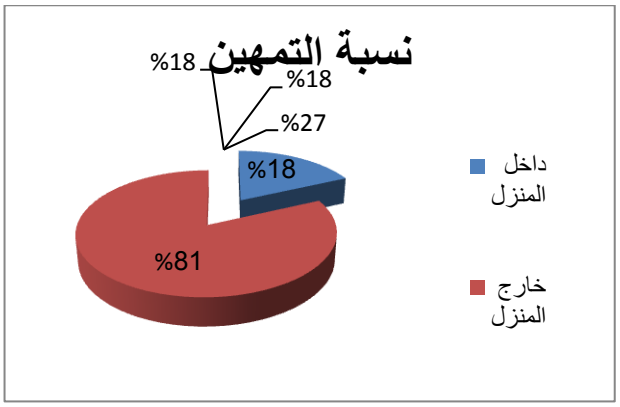

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن أغلبية النساء من عينة الدراسة يفضلون العمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبتهم 81% مما يدل على وعي المرأة للتنمية والعمل من أجل التطوير والوصول للأفضل مهما كان نوع العمل.

جدول رقم 07: نظرة المرأة للعمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
الثقة بالذات	01	%9
ضمان المستقبل	01	%45
تلبية الحاجيات	05	%45

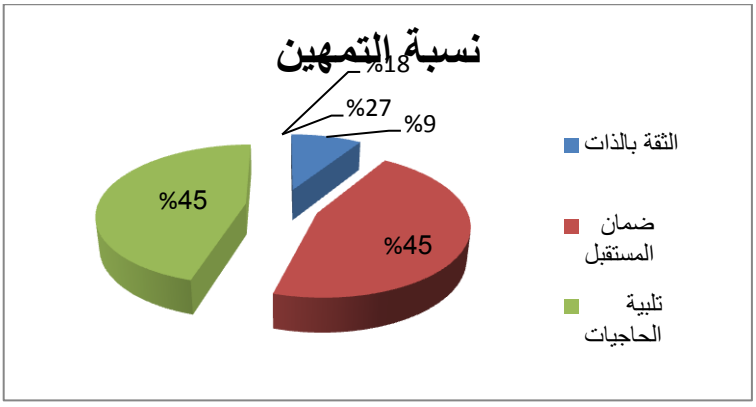

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن معظم النساء من عينة الدراسة كانت نظرتهم للعمل ضمان للمستقبل وتلبيتهم للحاجات اليومية، أما البعض منهن فكانت ثقتهم بالذات والطموح.

جدول رقم 08: دراسة الأشغال الأشغال اليدوية لعمل المرأة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	02	%81
لا	09	18%

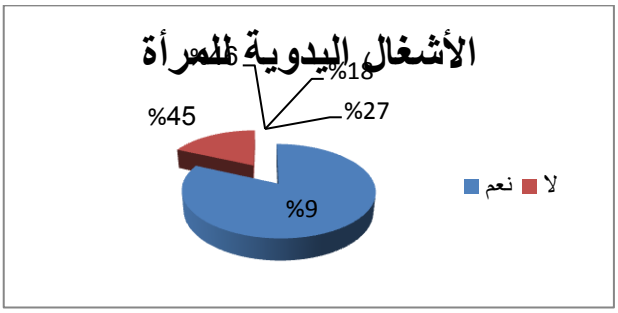

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن معظم النساء في هذه المؤسسة يملكون حرفة يدوية ويتقنونها وهذا من خلال النسبة المتحصل عليها (81%) وهذا إن دل إنما يدل على مدى إهتمام المرأة بمستواها وطموحها في الحياة المهنية.

جدول رقم 09: ماهي معوقات تقدم المرأة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
تقاليد	03	%27
المجتمع الذكوري	01	09
نقص الامكانيات	07	%64

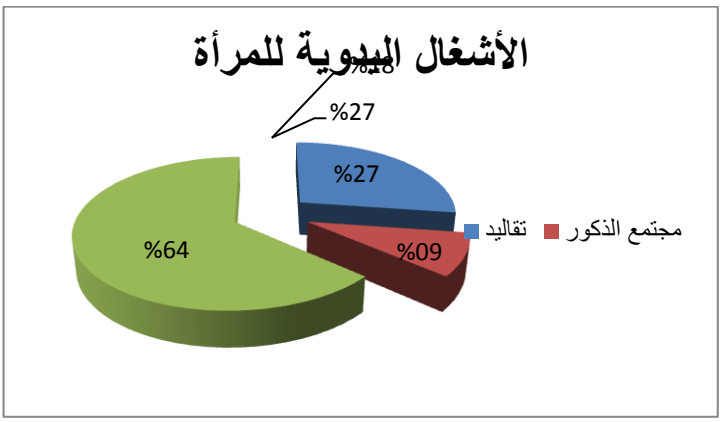

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 09 ان المرأة ترى العائق أمام سيرها وتقدمها بنسبة أعلى هو نقص الامكانيات باعتبار أنها لو كانت لها امكانيات مادية لكانت ذات فعالية أكبر في المجتمع، و كانت مساهمتها أكثر في الاقتصاد وبنسبة أقل بلغت 27%كانت في تقاليد المجتمع ، وقد ظهر ذلك من خلال منعها من حريتها والخروج وكذا التنقل والاختلاط واكتساب المعارف مما جعلهم يتوقفون عن الدراسة في سن مبكرة.

جدول رقم 10: ما هي دافع المرأة للعمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
اثبات الذات	03	%27
الأجر	08	%72

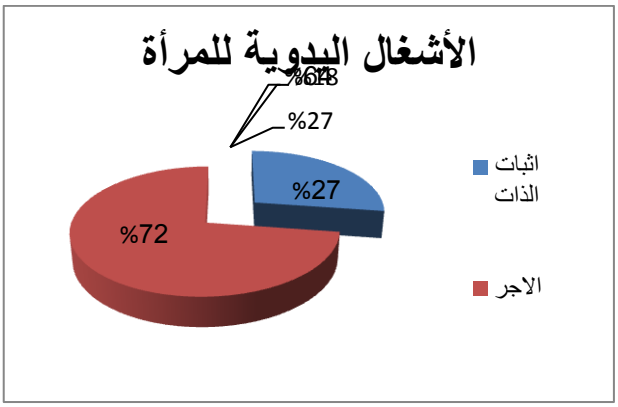

نلاحظ من خلال الجدول أن العملات في المؤسسة كانت دافعهم للعمل للعمل هو الأجر، بنسبة 72% وأقل منه ثقة بالذات بلغت 27%، فدافع المرأة للخروج للعمل هو الأجر وهذا كما لاحظناه في الجدول رقم 09 هو نقص الامكانيات المادية مما يجعل المرأة تخرج باحثا عن العمل.

جدول رقم 11: ما مدى قبول عمل المرأة في العائلة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	04	%36
لا	07	%64

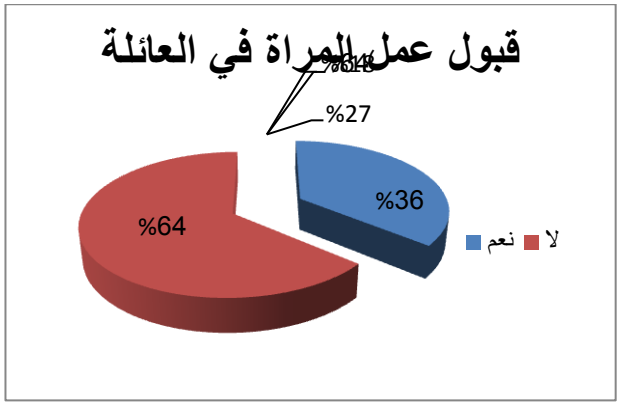

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن نتائج الجدول معظم النساء لا يواجهن أي مشاكل في عملهم وقد بلغت أكبر نسبة ب64 وأقل منه ممن يواجهون مشاكل في عملهم بنسبة 36، فنلاحظ أن المجتمع بدأ يتقبل عمل المرأة مع تحدييها للمجتمع ومواجهتها له صنعت مكانتها وبدأت المرأة الريفية تخرج من العزلة التي كانت فيها، كما نلاحظ أن لا أحد يسيطر أو يتحكم في الأجر الذي تتقاضاه.

جدول رقم 12: هل هناك تكامل بين الأداء الأسري والوظيفي؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	11	%100
لا	00	%00

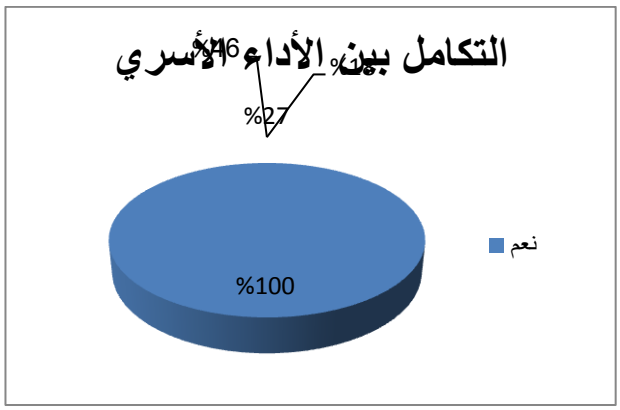

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن المرأة الريفية استطاعت أن توفق بين أدائها الأسري والوظيفي بنسبة 100%، وذلك يدل على قدرتها ومسؤوليتها وحسن تدبيرها وأنهن يقمن في وقت مبكر للقيام بأشغال المنزل وبعدها الخروج لأداء عملهن، وقد استطاعت التوفيق بين

كلتا الوظيفتين داخل وخارج المنزل، مما يدل على قدرتهن ونشاطهن الكبير وتحدياتهن وقدرتهن على مواجهة كل الظروف.

جدول رقم 13: هل ترين في خروجك للعمل ضمان لمستقبلك و مستقبل أولادك؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	11	%100
لا	00	%00

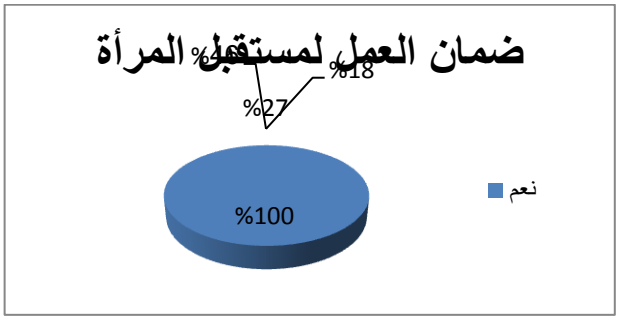

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن راي عينات الدراسة في هذه المؤسسة في الخروج للعمل هو ضمان لمستقبلهم ومستقبل أولادهم، حيث بلغت النسبة 100% مما يدل على طموح المرأة وذات رأى مستقبلية ولها طموحات ذات مدى بعيد، فالمرأة دائما تسعى للأفضل وتفكيرها دائما في عائلتها ومجتمعها وقليلا ما تفكر في نفسها، مما يدل على قدرة المرأة في مواجهة كل الصعاب من أجل عائلتها.

جدول رقم 14: هل هناك مراقبة للعاملين

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	00	%00
لا	11	%100

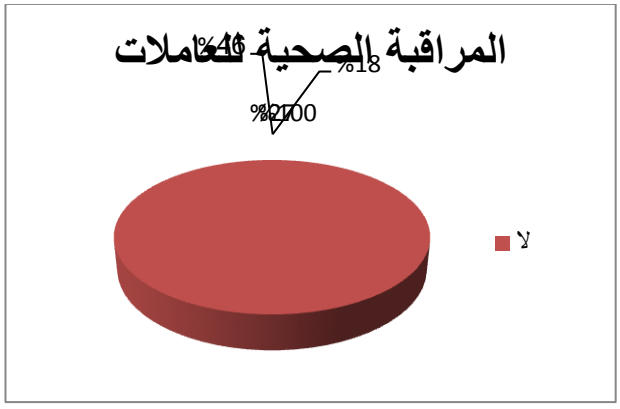

نلاحظ من خلال الجدول رقم 14 أن المؤسسة لم توفر مراقبة صحية للعاملات وذلك لغياب طبيبة خاصة بالعاملين وكذا سيارة اسعاف وهذا من خلال اجابة عينة الدراسة.

جدول رقم 15:ما هي مكان إقامتك؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
العطاف	04	%36
الكريمية	01	%09
عين بويحي	01	%09
تاشتة	01	%09
تيبركانين	02	%18
العبادية	01	%09
عين الدفلى	01	%09

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن أغلب موظفي المؤسسة بنحدرون من القرية الفلاحية بالعطاف بنسبة 36% وتيبركانين وذلك بنسبة 18% ، وهذا ما يدل على أن القرية الفلاحية زاخرة باليد العاملة مع تيبركانين، كما يدل على ضروفها الإجتماعية غير ملائمة وإثبات الذات.

جدول رقم 16:هل هناك أوقات للراحة أو العطل؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	00	%00
لا	11	%100

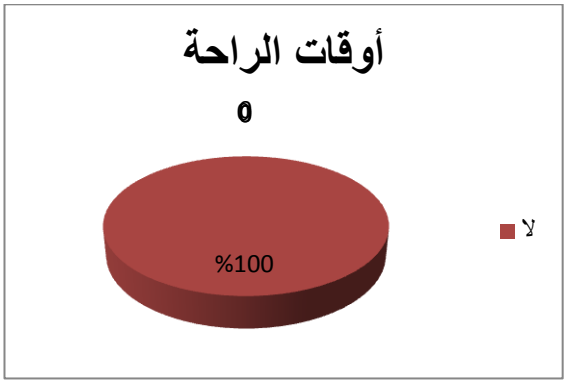

نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 أنه ليس هناك أوقات للراحة حسب أراء المبحوثات وحسب ما كانت اجابتهم فالعطل أو إجازات تكون بطلبهم أما أوقات الراحة فتكون يوم الجمعة فقط أو أوقات الغذاء.

جدول رقم 17: كيف تعاملون من طرف مسؤولكم؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
جيدة	03	%27
متوسطة	08	%72

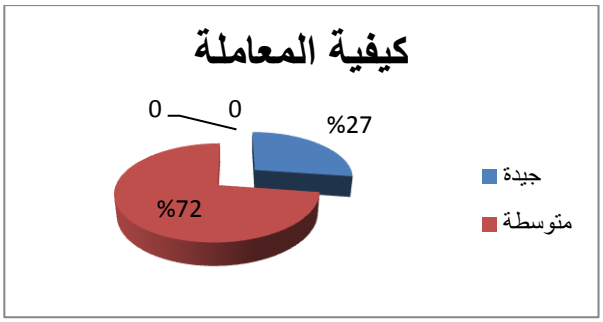

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أن المعاملة متوسطة الى حسنة في المؤسسة وهذ حسب ما توصلنا اليه من خلال النتائج.

جدول رقم 18: ما هو نوع العمل الذي يقومون به المبحوث؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
التنظيف	06	%45
مراقبة الدجاج	05	%54

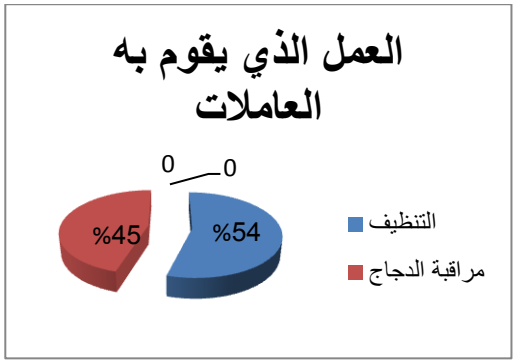

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أن أغلبية العاملات هي التنظيف والعناية بالدجاج وهذا ما تحصلنا عليه من خلال تحليل الجدول.

جدول رقم 20: ما هي نسبة النساء المشاركين في المؤسسة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%

رجال	00	%00
نساء	11	%100

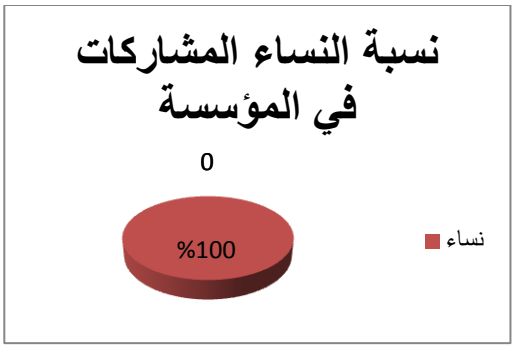

من خلال الجدول رقم 20 أن نسبة العاملات في المؤسسة نسبة لابأس بها إلى حد ما.

نتائج الدراسة

من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل المقابلة والملاحظة تبين لنا ما يلي:

1 أن المساهمة في النشاط الاقتصادي ظهرت في الفئات العمرية ما بين 25- 45 سنة، وهذه الفترات هي المهمة في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

2 رغم أن أعمال المرأة خارج المنزل في المؤسسات بأنواعها إلا أنها كانت ولا زالت تساهم في الانتاج الزراعي و الحيواني وكذلك مختلف الأنشطة الحرفية رغم تقيدها بعملها.

3 معظم العاملين في مؤسسة F-STAR لديهم نقص في التكوين ونقص في الدورات التدريبية مما ينعكس سلبا على الزيادة في الانتاج.

4 عدم الحصول على التعليم الكافي للمرأة الريفية فتدني المستوى التعليمي يجعل المرأة وخاصة الريفية تجهل حقوقها وتجعلها تتعرض للتمييز وعدم الحصول على التكوينات المهنية المختلفة.

5 تسيطرت العادات والتقاليد على حياة المرأة الريفية وكذلك نقص الامكانيات رغم التغير الاجتماعي الحاصل.

6 رغم العوائق التي تواجه المرأة في الحياة اليومية ومسؤولياتها المختلفة إلا أنها تساهم وبشكل أ آخر في زيادة الانتاج سواء عن طريق الحرف اليدوية و في المؤسسات التي تعمل فيها.

7 المرأة تفضل العمل خارج المنزل وذلك لأجل ضما مستقبلها ومستقبل عائلتها رغم رأي المجتمع المناقض لعملها، وهذا ما نراه في مجتمعنا.

8 المرأة مسؤولة وقادرة على مواجهة كل الصعاب والتحديات فرغم عملها إلا أنها استطاعت التوفيق بينه وبين أدائها الأسري.

9 مختلف العائلات في المؤسسة يقطنون في المناطق الريفية، فلمرأة الريفية تبحث عن العمل من أجل تلبية حاجاتها مهما كان نوع العمل قاسي.

10 – نقص العاملين في المؤسسة

11 – عدم إقحام الموظفين في عملية اتخاذ القرارات، فمهمتهم تقتصر على المهام المذكورة في الجدول.

12 – عدم وجود أي عقوبات وذلك لغياب الرقابة.

13 – غياب لعنصر مهم وهو عنصر الحوافز والمكافئات للعمل الجيد والجهور الكبيرة.

14 – هدفنا في هذه الدراسة الى تسليط الضوء لمشاركة المرأة في سوق العمل.

15 – وكذا أهمية الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

تحقق من الفرضيات على ضوء نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية التي اجريناها من خلال تحليل نتائج الدراسة نلاحظ توصلنا الى أن الفرضية رقم الأولى تحققت بنسبة لابأس بها و ذلك من خلال النتائج التوصل اليها في الجداول التالية: (06)-(07)-(10)-(13) ، اما الفرضية الثانية لم تتحقق وذلك لغياب

الوعي بالبرامج التنموية للمرأة كما أن هذه البرامج لم تطبق على أكمل وجه وهذا ما لاحظناه من خلال تحليل الجداول ،أما الفرضية الثالثة فقد تحققت فرغم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وانحصار فرص الابداع لدى المرأة وضيق مشاركتها في الاقتصاد بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة إلا أنها قبلت التحدي ورفعت الستار وواجهت عادات وتقاليد المجتمع فلا شيئ يماثل حريتها، فبتحديها للمجتمع أصبحت تساهم في التنمية وذلك بخروجها من أجل العمل لضمان مستقبلها وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (06)-(07)-(10)-(13).

الاقتراحات

من أجل تطوير المرأة الريفية لعما وجعلها عنصرا فعالا في المجتمع لدينا عدة اقتراحات تمثلت فيما يلي:

-اقامة ندوات ودورات تحسيسية حول أهمية المرأة الريفية .

-مساهمة المرأة الريفية في جميع مجالات الحياة

-العمل على التوزيع العادل في الحقوق بين المرأة في الريف و المدينة

-دعم المرأة الريفية في إنشاء مؤسسات مصغرة أو متوسطة.

-دعم المرأة الريفية في تطوير مهاراتها وتسويق حرفها التقليدية.

-تقديم دعم وقروض مصغرة للمرأة الريفية.

-توفير الامكانيات المادية والمعنوية.

الخاتمة:

لقد حظيت المرأة الريفية باهتمام وطني كبير، وهذا ما نلمسه في العديد من المناسبات وأهمها اليوم العالمي للمرأة ألريفية، كونه مناسبة تعرج فيها على ما حققته المرأة الريفية من منجزات، والمشاكل التي لا تزال تتخبط فيها والتي هي عثرة أمام طموحاتها، وكانت ولا تزال المرأة الريفية الجزائرية مناضلة وممرضة ، شهيدة ومجاهدة وأم الأبطال والشهداء، وكانت رمزا للعطاء ونموذجا فريدا من نوعه في بناء البلاد، وفي توطيد التلاحم الوطني أثناء محنة المأساة الوطنية التي إلى يومنا هذا. فمستقبل المرأة مرهون بمستقبل مجتمعاتها، فالمرأة تحمل في سلوكها صفات المجتمع الذي تنمو فيه، فالمرأة كشريحة من شرائح المجتمع، والمرأة الريفية لها دور فعال ومساهمة فعالية في التنمية الاقتصادية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فان دعم مشاركتها سيساعد على حل أعظم تحديات، في القرن الحادي والعشرين والتصدي لمختلف أنواع التمييز والعنف ضد المرأة وانعدام المساواة. ينبغي أن تتغير رأية المجتمع للمرأة الريفية أن يؤمن بأهميتها ودورها وتعزيز مشاركتها في رفع رهانات التنمية وفي جميع نواحي الحياة.

الملخص

تعتبر المرأة الريفية العصب الرئيسي للبنيان الاقتصادي و الاجتماعي والقيمي للمجتمع، حيث تمثل عنصرا بشريا فعالا يترك بصماته على معظم جوانب الحياة، حيث تؤدي النساء دورا مهما وأساسي خاصة في الانتاج الزراعي في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض كما تهدف إلى تحسين مشاركتها في الحياة الاقتصادية من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، و لذلك تناولت دراستنا دور المرأة الريفية الجزائرية في تنمية الاقتصاد المحلي وذلك بسبب التغيرات الراهنة وعودة الاستقرار، فالمرأة تمثل نصف المجتمع فلا يمكن أن نستغني عن قدراتها وطاقاتها الإنتاجية، واعتمدت في على المنهج الوصفي من خلال أدوات البحث –الاستبيان، المقابلة والملاحظة– حتى تستطيع المرأة أن ترقى إلى أسمى و أعلى دراجات الازدهار و الرقي.

الكلمات المفتاحية:

التنمية – الدور – المرأة الريفية – التنمية الاقتصادية

Résumé

Les femmes rurales constituent le pilier de la structure économique social et sociale de la société, composante humaine vitale qui marque la plupart des aspecte et de la vie. Les femmes jouent un rôle important dans la production agricole des pays en développement à faible revenu, dans le but d'améliorer leur participation à la vie économique. Afin de soutenir la croissent économique, notre étude a examiné le rôle des femmes rurale algériennes da ns le développement de l'économie local en raison des changements actuels et du retour de la stabilité. Les femmes représentent la moitié de la société, elles ne peuvent danc pas s'écarter de leurs capacités et de leur capacités productives. Grace aux outils de recherche – questionnaire, entretien et note- afin que les femmes puissent atteindre le plus haut degré de prospérité et de sophistication.

Les mots clé :
Développement –le Rôle - Les femmes rurales – développement économique.

الملاحق

الملحق رقم 1: استمارة الاستبيان

1) بيانات شخصية

1 ـما هو مستواك الدراسي؟

مستوى متوسط ☐ مستوى ثانوي ☐ جامعي☐

أخرى.....

2 ـكم هي سنوات عملك في المؤسسة؟

01-05 سنوات ☐ 05-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐

3-ماهي نسبة أعمار المبحوثات

20-25 سنة ☐ من 25-30سنة ☐

من 30- 35 سنة ☐ من 35-40سنة ☐

من 40 -45 سنة ☐

4-هل تملكون تمهين ؟

نعم ☐ لا ☐

05-ما هو المكان المفضل للمرأة في العمل؟

داخل المنزل ☐ خارج المنزل ☐

06-ماهي نظرتك للعمل؟

تحرر ☐ عقوبة ☐ الثقة بالذات ☐ تنمية المهارات ☐

ضمان المستقبل ☐ تلبية الحاجات ☐

07-هل تملكون حرف يدوية؟

نعم ☐ لا ☐

08-ماهي معوقات تقدم المرأة؟

تقاليد ☐ مجتمع ذكوري ☐ نقص الامكانيات ☐

09-ماهو دافعك للعمل؟

اثبات الذات ☐ الأجر ☐ ملئ وقت الفراغ ☐

10-هل تقبل عائلتك عملك؟

نعم ☐ لا ☐

11-هل هناك تكامل بين الأداء الأسري والوظيفي؟

نعم ☐ لا ☐

12-هل ترين في خروجك للعمل ضمان لمستقبلك ومستقبل أولادك؟

نعم ☐ لا ☐

13- هل هناك مراقبة صحية للعاملين؟

طبيبة خاصة ☐ سيارة إسعاف ☐ أدوية خاصة ☐

14-ماهو مكان اقامتك؟

العطاف ☐ الكريمية ☐ عين بويحي ☐ تاشتة ☐ العبادية ☐

عين الدفلى ☐

15- هل هناك وقت للراحة أو عطل؟

نعم ☐ لا ☐

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول خاص بمضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	99
02	جدول يمثل عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية	100
03	جدول يمثل أصحاب المصالح المرتقبين في عملية التنمية الاقتصادية المحلية	101
04	قضايا المتعلقة بتقييم الاقتصاد المحلي	102
05	تقرير انجاز مخططات (1967-1989)	104
06	جدول يمثل توزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014-2010)	105
07	نموذج الرسم البياني للهرم مرسلو	106
08	عدد سنوات العمل في المؤسسة	107
09	مكان اقامة عينات الدراسة	108
10	نسبة أعمار عينات الدراسة	109
11	نسبة التمهين	109
12	مستوى التعليم	110
13	المكان المفضل للمراة في العمل	111
14	نظرة المرأة للعمل	111
15	جراسة الاشغال اليدوية لأعمال المرأة	112
16	معوقات تقدم المرأة	113
17	دافع المرأة للعمل	113
18	مدى قبول عمل المرأة في العائلة	114
19	التكامل بين الأداء الأسري والوظيفي	115
20	ضمان المستقبل	116
21	المشاركات في النشاطات	116
22	المراقبة	117
23	اقامة الموظفات	118
24	أوقات الراحة	119
25	المعاملة	119
26	نوع العمل	120
27	النساء المشاركات	121

ملحق رقم (01)

الهيكل التنظيمي للمؤسسة F.STAR

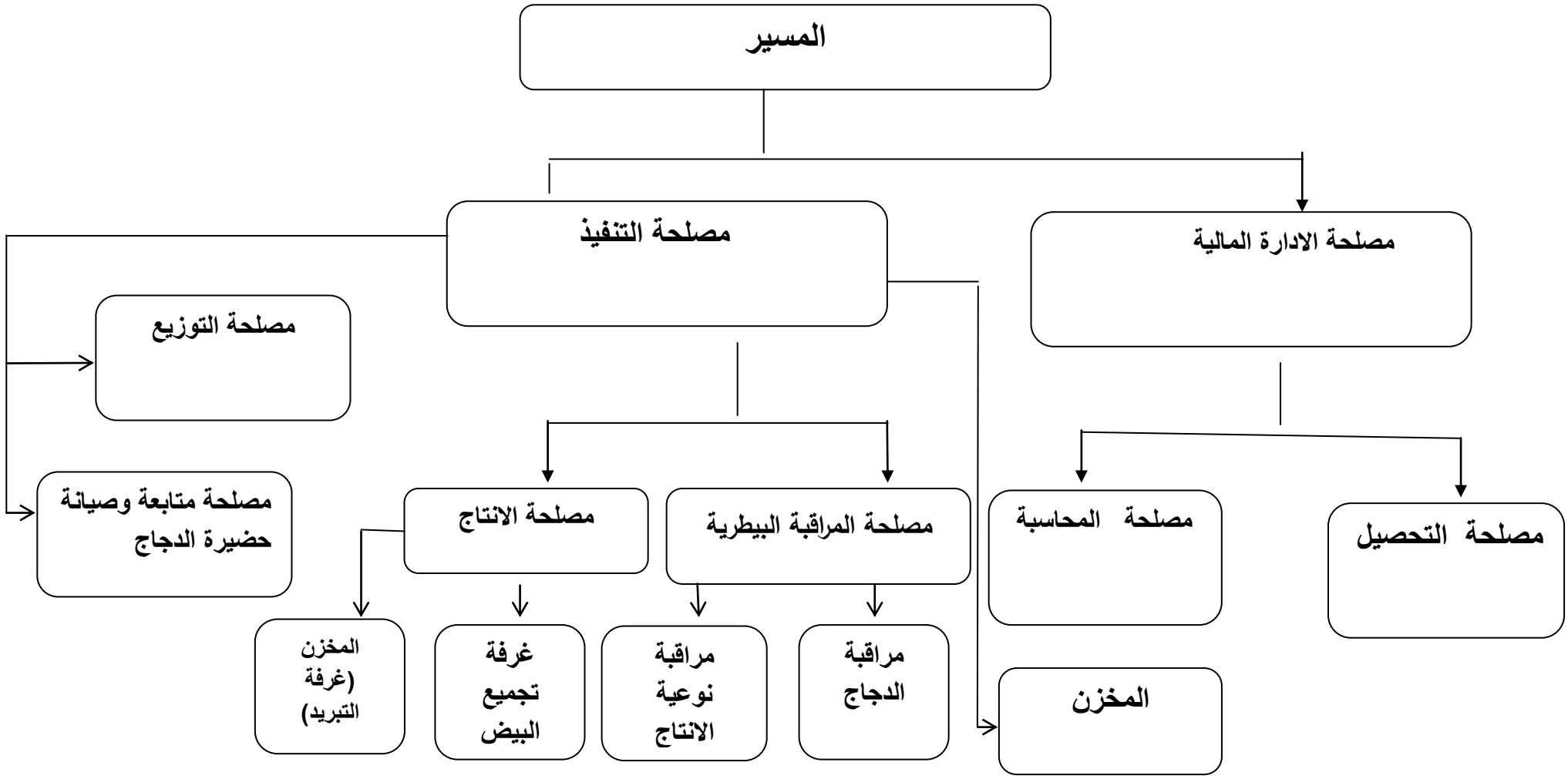

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر:

1 القرآن الكريم(رواية ورش عن نافع).

2 احسان محمد الحسن:" علم اجتماع المرأة" دار وائل للنشر. بغداد.ط1 2008 .

3 أحمد شريفي: "تجربة التنمية المحلية في الجزائر". مجلة العلوم الانسانية .

4 أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2- 1993.

5 محمد أحمد يوسف عليق :" معوقات تمكين المرأءة ثقافيا واجتماعيا وقانونيا" .

6 اسماعيل عبد الرحمان، حوبي عريفات : " مفاهيم أساسيات في علم الاجتماع الكلي"، دار وائل للطباعة والنشر. ط1.عمان 1999.

7 وسيم حسان الدين الأحمد: " التمكين السياسي للمرأة العربية". دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة. مكتبة الملك- الرياض . د.ط.21016.

8 الثعالبي، تاريخ شمال إفريقيا 1987 .

9 رمزي سلامة،" التنمية الاقتصادية"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر 1999.

10 - سعدون بوكوس: "الاقتصاد الجزائري": محاولتان من أجل التنمية (1962-1998-1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ط1.

11 - فاطمة المرسيني: "المرأة والسلطة سلسلة مقاربات. الدار البيضاء المغرب.ط3 د س.

12 - علي الشرفات:" التنمية الاقتصادية في الوطن العربي" دار جليس. عمان 2010 .

13 - عبد المالك بوضياف: "المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإدارة الدولة".

14 - عبد الله بن عودة:" التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية" مركز دراسات الوحدة العربية 1997 .

15 - صباح، قلامين. **منهجية البحث الفلسفي وتقنيات إعداده**. الجزائر: كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، 2017.

16 – سفير ناجي: ترجمة الأزهر"بوغنبور" محاولات في التحليل الاجتماعي.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر .دط.د س.

17 – عوضي مصطفى "نضال المراة الجزائرية خلال الثورة التحريرية".

18 – الاقتصاد الجزائري في ظل الاستقلال الوطني والسيادة الجزائرية .

19 – ان عبد الحكم. فتوح افريقيا والأندلس.

الموسوعات:

20 – البرداغرود الياس بيصون: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. المجلد الرابع. البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم. ناشر ن.ط1.2007.بيروت .

المعاجم :

21 – معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر".

مجلات :

22 – صحيفة الواقع " المرأة الريفية والاهداف الانمائية الألفية تقدير التنمية البشرية وانصاف المستقبل.

23 – مشري محمد الناصر: مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية العدد الحالي.2019

24 – منيرة سلامي: المرأة و إشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر " المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد05 –2016م .

25 – نازك حامد الهاشمي "مجلة الاقتصاد العالمي الاسلامي التنمية الاقتصادية للمرأة وآفاق الاستثمار أفريل 2016.عدد47.

26 – نجية صالحي، فتيحة مخناش، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة.

27 – وانعكاساتها، وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار، النمو الاقتصادي 2001–2014، أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف،2015 .

28 – نصيرة صالحي: دور تفعيل مشاركة وتمكين المرأة لتحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، عدد 3،الجزائر 2017.

29 – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية: الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، واشنطن 2001.

الملتقيات و دوريات :

30 – تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل للأخذ في التغيير.

31 – الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الانسان. دراسة نهائية للجنة الاستشارية للمجلس حقوق الانسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء. دورة 22 د. م 27 ديسمبر 2012.

32 – جوين سويتبرن، سبريا جوجا.التنمية الاقتصادية المحلية. دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها دراسات مشتركة عن مدن التغيير. البنك الدولي سبتمبر 2004.

33 – خاطر طارق و آخرون: مداخلة بعنوان: دور برنامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة (2001–2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائر .

34 – ريادة الاستشارات و التدريب." التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين" الجمعية الفليسطينية لصاحبات الاعمال– أصالة، تشرين الاول .

35 – فريدة كافي، زكية أكلي– التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق .

36 – محامدية إيمان، أ.بولموطن سليمة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الاسرة أفريل 2013.

37 – محمد فرحي، محمد قويدري:" تخطيط التنمية كوسيلة للأداء المتميز والادارة الفعالة للاقتصاد الجزائري– جامعة الاغواط.

38 – ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية . جامعة ورقلة .2011.

رسائل الأطرحات :

39 – يوسفات علي:" اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايدية. تلمسان 2009م.

40 – مربيعي سوسن:" التنمية البشرية في الجزائر– وافق وأفاق"– مذكرة ماجيستر في علوم التسيير 2013.

41 - عبد الله بلوناس:" الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز الأهداف السياسية" .دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2005/2004 .

42 - لبنى كنز: دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي. مذكرة ماجيستر قسم علم الاجتماع 2008-2009 .

مراجع باللغة الاجنبية:

43 - Ahmed benbitour. Léscprience algerienne de 44عدد.2009. developpement(1962-1992) algerie ISGP ed.1993 p14

44 - http///OR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI

45 - http:// WWW. premier ministre.gov.dz/ arabe/ media/PDF/2015

46 - http:// wwwbuc.org.uk/docs/cuidance not.pdf.

47 - http:// wwwled priner- Arabic1. PDF

48 - http://www led-primer- arabic1.pdf

49 - http://www.local-pi-library.gov.uk.economic regenration.shtnl.

50 - https :or//.Wikipédia/wiki/org.

51 - https :or//.Wikipédia/wiki/org.

52 - Ministér des finances (le soutien de 1 état au développement humain en Algérie

53 - www.cued.org

54 - www.social.gov.ma

الفهرس

الإهداء

شكـر و تقدير

ملخص

قائمــة المحتويات

مقدمـــة.....4

I - أساسيات الدراسة:.....5

إشكالية الدراسة:.....5

فرضيات الدراسة:.....6

1 -أهداف الدراسة:.....7

2 -أهمية الدراسة:..... 7

3 -أسباب اختيار الموضوع:.....8

4 -**إجراءات الدراسة:**.....9

5 -حدود الدراسة:.....9

- الحدود الجغرافية:.....9

- الحدود البشرية:.....9

- الحدود الزمنية:.....9

- منهج الدراسة:.....9

6 - أدوات الدراسة:.....10

7 -الدراسات السابقة:.....11

8- صعوبات الدراسة:.....12

09- بنية الدراسة:.....12

10-ضبط المصطلحات:.....13

الفصل الأول .....المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في رفع رهانات التنمية الإقتصادية المحلية

تمهيـد:.....16

المبحث الأول: المرأة الريفية والحياة العامة.....17

المطلب الأول: المرأة في المجتمع الجزائري عبر التاريخ.....17

المطلب الثاني: اليوم العالمي للمرأة الريفية.....22

المطلب الثالث: تمكين المرأة في المجتمع الجزائري..... 24

المبحث الثاني:مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية الاقتصادية.... 30

المطلب الأول: مشاركة المرأة في التنمية المحلية.....32

المطلب الثاني: دور المرأة الريفية في ترقية المجتمع الجزائري 32

المطلب الثالث: تحديات والعراقيل التي تواجه المرأة الريفية 36

خاتمة الفصل:.....39

الفصل الثاني : واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.....40

تمهيد:.....41

المبحث الأول: تنمية الاقتصاد المحلي مقاربة معرفية.....42

المطلب الأول: مفهوم تنمية الاقتصاد المحلي.....42

المطلب الثاني: التحديات التي مرت بها الجزائر في تنمية الاقتصاد المحلي.....43

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.....53

المبحث الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.....58

المطلب الأول: مرحلة التخطيط.....58

المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق.....63

المطلب الثالث: مرحلة الانعاش الاقتصادي.....67

خلاصة الفصل:.....71

الفصل الثالث دراسة حالة لشركة مزرعة النجوم F.STAR بالعبادية لولاية عين الدفلى

تمهيد:.....73

التعريف بمكان الدراسة:.....74

جدولة البيانات و تحليلها:.....76

نتائج الدراسة:.....85

النتائج على ضوء الفرضيات:.....86

5 اقتراحات:.....87

خاتمة:.....88

قائمة المراجع.....

ملاحق.....